

**أثر ضعف الرقابة الداخلية على مستوى جودة الاستحقاقات  
دراسة تطبيقية على قطاع العقارات في مصر**

**الدكتور**

**محمد صابر جمودة السيد**

مدرس بقسم المحاسبة

كلية التجارة - جامعة المنوفية

## أثر ضعف الرقابة الداخلية على مستوى جودة الاستحقاقات - دراسة تطبيقية على قطاع العقارات فى مصر

د. محمد صابر حموده السيد  
مدرس فى قسم المحاسبة  
كلية التجارة - جامعة المنوفية

أولاً: مقدمة

تعتبر الاستحقاقات عنصراً هاماً من عناصر جودة التقارير المالية حيث تمثل الفرق بين الأرباح التى يتم الإفصاح عنها والتدفقات النقدية الناتجة عن الاختلافات فى توقيت بيع السلع والخدمات والتدفقات النقدية الداخلة، واقتناء السلع والخدمات والتدفقات النقدية الخارجة ( Richardson, et al., 2005; Sloan, 1996).

ويمكن استخدام جودة الاستحقاقات كمقياس لاكتشاف مدى ممارسات إدارة الأرباح حيث يشير انخفاض قيمة الاستحقاقات إلى ارتفاع دقة التقديرات وانخفاض ممارسات إدارة الأرباح، فى حين يشير ارتفاع قيمة الاستحقاقات إلى انخفاض دقة التقديرات وارتفاع ممارسات إدارة الأرباح وما يستتبعه من انخفاض العوائد المستقبلية (Bellovary, et al., 2005)، كما يمكن استخدامها كمقياس لمستوى جودة الأرباح حيث تعكس الاستحقاقات مدى التقارب بين صافى الربح والتدفقات النقدية التشغيلية، فإذا كان هناك تقارب بين صافى الربح والتدفقات النقدية التشغيلية فهذا يشير إلى انخفاض قيمة الاستحقاقات وارتفاع مستوى جودة الأرباح، والعكس صحيح ( Bartov, et al., 2000; Heninger, 2001).

ونظراً لتزايد حالات ممارسات إدارة الأرباح التى ترتب عليها انهيارات مالية للعديد من الشركات الكبرى مثل شركة Enron للطاقة، شركة Worldcom

للإتصالات، وشركة Xerox للتجهيزات المكتبية، ومكتب Arthur Andersen الذي يعد من أكبر مكاتب المراجعة على مستوى العالم، مما أدى إلى وجود اهتمام كبير من جانب العديد من المنظمات المهنية التي تطلبت ضرورة تحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية للحد من ممارسات إدارة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية، حيث قامت لجنة COSO فى سبتمبر ١٩٩٢م بإصدار اطارها المتكامل عن نظام الرقابة الداخلية والذي ساهم فى توفير أساس لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وقام الكونجرس الأمريكى بإصدار قانون Sarbanes-Oxley (SOX) فى يوليو ٢٠٠٢م، كما قام مجلس الإشراف المحاسبى على الشركات العامة (PCAOB) Public Company Accounting Oversight Board فى عام ٢٠٠٢م بإصدار معيار المراجعة رقم (٢) الذى تم تعديله من خلال معيار المراجعة رقم (٥) فى عام ٢٠٠٧م حيث تطلبا ضرورة قيام الإدارة بالتقرير عن تقييم نظام الرقابة الداخلية، فضلاً عن قيام المراجع بمراجعة تقرير الإدارة عن تقييم نظام الرقابة الداخلية تكاملاً مع مراجعة القوائم المالية وتقديم تقرير يوضح رأيه فى مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية بغرض توفير المعلومات عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وحماية مصالح الأطراف ذات العلاقة.

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية أحد الوسائل الهامة لحماية حقوق المساهمين وكافة الأطراف الأخرى ذات العلاقة، كما أنه أداة لإعداد تقارير مالية عالية الجودة حيث يعمل على توفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية التى يمكن الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات الاقتصادية ( Altamuro & Beatty, 2010؛ على، وشحاته، ٢٠٠٦)، وبالتالي فإن ضعف الرقابة الداخلية يزيد من سلطة الإدارة التقديرية وما يستتبعه من انخفاض جودة الاستحقاقات وعدم موثوقية التقارير المالية.

### ثانياً: مشكلة الدراسة

تشكل معلومات الأرباح أحد الركائز الأساسية لاتخاذ القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية حيث يستخدمها المساهمون لتقييم أداء الإدارة، بينما يستخدمها المقرضون لاتخاذ قراراتهم الائتمانية، في حين يستخدمها المستثمرون لتقييم استثماراتهم، إلا أن الاعتماد على رقم الأرباح دون مراعاة العوامل المؤثرة فيه كارتفاع قيمة الاستحقاقات يؤدي إلى انخفاض جودة الأرباح وما يستتبعه من اتخاذ القرارات الاقتصادية غير الصحيحة نظراً لتركيزها على رقم الربح دون جودته (Chan, et al., 2006).

كما أن المعايير المحاسبية ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً توفر حرية الاختيار بين العديد من السياسات المحاسبية البديلة ( Al khabash & Al Thuneibat, 2009)، وبالتالي قد تستغل الإدارة سلطتها في الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ووضع التقديرات المحاسبية بما يحقق أهدافها ورغباتها وهو ما يعرف بممارسات إدارة الأرباح (Uwuigbe, et al., 2015) مما قد يؤثر على موثوقية التقارير المالية وإلحاق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

ويرتبط تقدير الاستحقاقات بقيود التقديرات الاختيارية وغير الاختيارية التي تؤثر على موثوقية الأرباح في التقارير المالية (Oluoch, et al., 2015)، وبالتالي يمكن استخدام الاستحقاقات في ممارسات إدارة الأرباح وخاصة الاستحقاقات الاختيارية نظراً لخضوعها للسلطة التقديرية للإدارة، انخفاض احتمال اكتشافها نتيجة لعدم الإفصاح عنها في الايضاحات المتممة للقوائم المالية، اتفاقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فضلاً عن انخفاض تكلفتها النسبية مقارنة بالتلاعب في العمليات المحاسبية الفعلية ( Jaime & Bellovary, et al., 2005; )، وقد خلصت العديد من الدراسات (Noguer, 2004)

الاستحقاقات فى اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح حيث يشير انخفاض قيمة الاستحقاقات إلى ارتفاع دقة التقديرات وانخفاض ممارسات إدارة الأرباح وما يستتبعه من ارتفاع مستوى جودة الأرباح وزيادة موثوقية التقارير المالية.

وعلى الرغم من المنافع التى تحققها الشركات من ممارسات إدارة الأرباح فى الأجل القصير إلا أنها تحقق العديد من المشاكل والآثار السلبية فى الأجل الطويل حيث أن التلاعب فى قيمة الاستحقاقات فى فترة معينة يكون له أثر عكسى فى الفترات التالية لها، فإذا كانت رغبة الإدارة التأثير على الأرباح المستقبلية بالزيادة فإنها تعتمد على التقديرات التى تؤدى إلى انخفاض الأرباح الحالية، أما إذا كانت رغبة الإدارة التأثير على الأرباح المستقبلية بالنقصان فإنها تعتمد على التقديرات التى تؤدى إلى زيادة الأرباح الحالية (Young, 1999).

كما أن استخدام الاستحقاقات فى ممارسات إدارة الأرباح يؤدى إلى وجود قيود لقدرة الشركة على إعداد التقارير المالية فى المستقبل حيث أشارت دراسة (Barton & Simko, 2002) إلى أن استخدام الاستحقاقات فى إدارة الأرباح فى فترة مالية معينة سيؤدى إلى انخفاض قدرة الشركة على التلاعب فى الفترات التالية لها، فضلاً عن زيادة أتعاب المراجعة حيث خلصت دراسة (Marquardt & Wiedman, 2004) إلى وجود علاقة طردية بين الاستحقاقات الاختيارية وأتعاب المراجعة والتى قد ترجع إلى حاجة المراجع إلى زيادة اجراءات المراجعة وزيادة ساعات العمل لتخفيض مخاطر عدم الاكتشاف، ومواجهة احتمال رفع دعاوى قضائية نتيجة لعدم اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح.

وقد اشارت العديد من الدراسات ( Chi, et al., 2011; Zang, 2012; Reichelt & Wang, 2010) إلى أن ضعف نظام الرقابة الداخلية يعد أحد الأسباب الأساسية الذي يزيد من سلطة الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ووضع التقديرات المحاسبية، كما خلصت العديد من الدراسات (Epps & Guthrie, 2010; Ashbaugh-Skaife, et al., 2008; Lashgari, et al., 2015) إلى وجود تأثير سلبي لضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات، إلا أن نتائج دراسة (Foster & Shastri, 2013) أشارت إلى عدم وجود فروق معنوية للمستحقات الاختيارية بين الشركات التي تعاني من ضعف الرقابة الداخلية والشركات التي تتميز بفعالية الرقابة الداخلية، كما لوحظ اختلاف نتائج الدراسات السابقة حول العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية التي يجب أخذها في الحسبان عند اختبار أثر ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية.

ومن ثم تتمثل مشكلة الدراسة في تحديد مدى ضعف نظام الرقابة الداخلية في شركات قطاع العقارات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري وأثر ذلك على جودة الاستحقاقات الاختيارية واكتشاف مدى ممارسات إدارة الأرباح، وخاصة في ظل وجود اختلاف حول طبيعة العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية، فضلاً عن عدم وجود اتفاق حول العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية التي يجب أخذها في الحسبان عند اختبار أثر ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية، وتثير مشكلة الدراسة العديد من التساؤلات تعكس جوهر المشكلة والتي تتمثل في التالي:

١. هل هناك علاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية.

٢. هل هناك تأثير لضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية.

٣. هل هناك اختلاف بين شركات قطاع العقارات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية في ضوء العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية.  
ثالثاً: أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الأساسي للدراسة في تحديد أثر ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية بغرض الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة الأرباح وما يستتبعه من زيادة موثوقية التقارير المالية لشركات قطاع العقارات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

١. دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية.

٢. تحديد أثر ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية.

٣. دراسة وتحليل مدى الاختلاف بين شركات قطاع العقارات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية في ضوء العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية.

رابعاً: أهمية الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها من مجموعة المساهمات التالية:

١. توجيه اهتمام الشركات إلى أهمية فعالية نظام الرقابة الداخلية وأثر ذلك على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وارتفاع مستوى جودة الاستحقاقات الاختيارية وما يستتبعه من التأثير على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

٢. تقدير جودة الاستحقاقات الاختيارية واكتشاف مدى ممارسات إدارة الأرباح من خلال صياغة نموذج مقترح مكون من أهم العوامل المؤثرة على جودة

الاستحقاقات الاختيارية مما يؤدي إلى توفير مؤشرات تساعد مستخدمى التقارير المالية على اتخاذ القرارات الاقتصادية حول مدى جودة الأرباح فى التقارير المالية.

٣. إجراء الدراسة التطبيقية على قطاع العقارات فى مصر الذى يعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية من حيث الاستثمارات والعمالة والمساهمة فى الناتج المحلى الإجمالى.

خامساً: حدود الدراسة

تقتصر الدراسة على ما يلى:

١. الاستحقاقات الاختيارية نظراً لارتباطها بسلطة الإدارة فى الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ووضع التقديرات المحاسبية بما يحقق أهدافها ورغباتها وبالتالي تعتبر من أهم أساليب ممارسات إدارة الأرباح.

٢. شركات قطاع العقارات المقيدة والمتداول أسهمها فى سوق الأوراق المالية المصرى خلال الفترة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٦م.

٣. تحليل التقارير المالية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٦م.

سادساً: خطة الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى أربعة عشر قسماً رئيسياً حيث تناول القسم الأول المقدمة، وتناول القسم الثانى مشكلة الدراسة، بينما تناول القسم الثالث أهداف الدراسة، وتناول القسم الرابع أهمية الدراسة، أما القسم الخامس فتناول حدود الدراسة، وتناول القسم السادس خطة الدراسة، وخصص القسم السابع للإطار النظرى للدراسة الذى تناول مفهوم وتصنيف أوجه ضعف الرقابة الداخلية، دور المنظمات المهنية فى تقييم نظام الرقابة الداخلية، مفهوم وتصنيف جودة الاستحقاقات، ونماذج قياس جودة الاستحقاقات، وتناول القسم



الثامن الدراسات السابقة ونتائجها وموقع الدراسة الحالية منها، كما تناول القسم التاسع فرضيات الدراسة، أما القسم العاشر فتناول منهجية الدراسة من خلال عرض مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطريقة قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة فى تحليل بيانات الدراسة، وتناول القسم الحادى عشر تحليل نتائج الدراسة، وخصص القسم الثانى عشر إلى عرض نتائج الدراسة، فى حين خصص القسم الثالث عشر إلى عرض توصيات الدراسة، بينما تناول القسم الرابع عشر مجالات الدراسة المستقبلية.

#### سابعاً: الإطار النظرى للدراسة

##### ١- مفهوم وتصنيف أوجه ضعف الرقابة الداخلية

يمكن تعريف نظام الرقابة الداخلية بأنه عملية مصممة لتوفير تأكيد معقول حول تحقيق أهداف الشركة فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية، فعالية وكفاءة عملياتها، بالإضافة إلى الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها (Epps & Guthrie, 2010)، كما عرفه مجلس الإشراف المحاسبى على الشركات العامة PCAOB فى معيار المراجعة رقم (٥) بأنه العملية التى توفر ضماناً معقولاً حول موثوقية التقارير المالية، إعداد القوائم المالية للأغراض الخارجية فى ضوء المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وفى حالة وجود واحد أو أكثر من نقاط الضعف الجوهرى فإنه لا يمكن اعتبار نظام الرقابة الداخلية فعالاً (AS No. 5, Par. 2).

يتضح مما سبق أن نظام الرقابة الداخلية أداة أساسية لتوفير تأكيد معقول حول موثوقية التقارير المالية بما يضمن حماية حقوق كافة الأطراف ذات العلاقة، وبالتالي تعتبر موثوقية التقارير المالية دالة لفعالية نظام الرقابة

الداخلية حيث من المتوقع أن يؤدي ضعف نظام الرقابة الداخلية إلى انخفاض موثوقية التقارير المالية.

وقد تطلب معيار المراجعة رقم (٥) الصادر عن مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة PCAOB من المراجع الخارجى تقييم أوجه ضعف الرقابة الداخلية بغرض تحديد ما إذا كانت أوجه الضعف منفردة أو مجتمعة تعتبر جوهرية، كما قام بتصنيف أوجه ضعف الرقابة الداخلية إلى ثلاثة مستويات كما يلي:

١. القصور فى الرقابة الداخلية Deficiency عبارة عن قصور فى التصميم أو تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بشكل لا يسمح للإدارة أو الموظفين فى سياق أداء مهامهم المعتادة بمنع أو اكتشاف الأخطاء فى الوقت المناسب (AS No. 5, Par. A3).

٢. القصور الهام Significant Deficiency عبارة عن قصور أو مزيج من أوجه القصور فى نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية التى هى أقل حدة من الضعف الجوهري، إلا أنه يجب الاهتمام به من جانب المسؤولين عن الرقابة على التقارير المالية للشركة (AS No. 5, Par. A11).

٣. الضعف الجوهري Material Weakness عبارة عن قصور أو مزيج من أوجه القصور فى نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية بحيث يكون هناك احتمال معقول بأن الأخطاء الجوهرية فى البيانات المالية السنوية أو المرحلية لن يتم منعها أو اكتشافها فى الوقت المناسب (AS No. 5, Par. A7).

كما قامت مؤسسة Moody's للتصنيف الائتماني بتصنيف أوجه الضعف الجوهري فى الرقابة الداخلية إلى عدة مستويات وفقاً لحدة

مشكلة الرقابة الداخلية أو سبب حدوث مشكلة الرقابة الداخلية كما يلي (Su, et al., 2014 ؛ Doyle, et al., 2007a):

١. الضعف الجوهرى وفقاً لحدة مشكلة الرقابة الداخلية، ويمكن تصنيف أوجه الضعف الجوهرى فى الرقابة الداخلية على مستوى المعاملات ومستوى الشركة كما يلي:

١/١ الضعف الجوهرى على مستوى المعاملات ويمكن تحديد هذا النوع من خلال الاختبارات الموضوعية التى يقوم بها المراجع ولا يمثل مصدر شك حول موثوقية التقارير المالية، ويتمثل هذا النوع فى العناصر التالية:

١/١/١ عدم كفاية نظام الرقابة الداخلية عند المحاسبة عن احتمالات الخسائر المشروطة بما فى ذلك الديون المعدومة.

٢/١/١ أوجه القصور فى التوثيق المستندى عن عمليات التوريق.

٣/١/١ عدم كفاية نظام الرقابة الداخلية فى حالة تطبيق المبادئ المحاسبية الجديدة أو تطبيق المبادئ المحاسبية القائمة على المعاملات الجديدة.

٢/١ الضعف الجوهرى على مستوى الشركة ويتعلق هذا النوع بمزيد من الضوابط على المستوى الكلى مثل بيئة الرقابة، وعملية إعداد التقارير المالية، ويمثل هذا النوع مصدر شك حول مدى قدرة الإدارة على إعداد تقارير مالية دقيقة، ومدى قدرتها للسيطرة على أعمالها التجارية، ويتمثل هذا النوع فى تجاوزات الإدارة العليا وعدم فعالية بيئة الرقابة.

٢. الضعف الجوهرى وفقاً لسبب حدوث مشكلة الرقابة الداخلية، ويرتبط هذا النوع بقضايا التوظيف، العمليات الخارجية أو المعاملات مع الشركات

الأخرى، ويمكن تصنيف هذا النوع من أوجه الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أنواع كما يلي:

١/٢ التوظيف

١/١/٢ عدم كفاية الموظفين المؤهلين والموارد اللازمة لتحديد متطلبات المحاسبة والإفصاح عن بعض المعالجات المحاسبية.

٢/١/٢ الحاجة إلى زيادة تدريب الموظفين الماليين.

٣/١/٢ ضعف نظام الرقابة الداخلية والإجراءات الخاصة بالفصل بين الواجبات.

٢/٢ التعقيد

١/٢/٢ الاختلاف في تطبيق سياسات الشركة فيما بين وحدات الأعمال والقطاعات.

٢/٢/٢ مشاكل في تفسير وتطبيق المعايير المحاسبية مثل المعايير المحاسبية الخاصة بالتغطية والمشتقات المالية.

٣/٢ العام

١/٣/٢ ضعف الضوابط الداخلية الخاصة بممارسات التعاقد.

٢/٣/٢ أوجه القصور في تصميم السياسات وتنفيذ العمليات الخاصة بالمحاسبة عن المعاملات.

٣/٣/٢ أوجه القصور في إعداد التقارير المالية في نهاية الفترة المالية.

٢- دور المنظمات المهنية في تقييم نظام الرقابة الداخلية

تعرضت العديد من الشركات إلى أزمات مالية خلال الفترة ١٩٩٩م-٢٠٠١م مثل شركة Enron للطاقة، شركة Worldcom للإتصالات، وشركة

Xerox للتجهيزات المكتبية، فضلاً عن مكتب Arthur Andersen الذى يعد من أكبر خمسة مكاتب مراجعة على مستوى العالم، وقد أدت تلك الأزمات المالية إلى قيام العديد من المنظمات المهنية بإعادة النظر مرة أخرى فى أنظمة الرقابة الداخلية لاستعادة الثقة فى التقارير المالية حيث قامت بإصدار العديد من التشريعات التى تطلبت ضرورة الإفصاح عن تقييم نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن أوجه الضعف المختلفة، ومن أبرز تلك التشريعات قيام لجنة COSO فى سبتمبر ١٩٩٢م بإصدار اطار شامل عن نظام الرقابة الداخلية والذى ساهم فى توفير أساس لتقييم نظام الرقابة الداخلية، وقيام الكونجرس الأمريكى بإصدار قانون SOX فى يوليو ٢٠٠٢م بغرض تحسين موثوقية التقارير المالية للشركات واستعادة ثقة الأطراف الخارجية فى التقارير المالية، وقد ركز قانون SOX على تقييم نظام الرقابة الداخلية حيث تطلب القسم رقم (٣٠٢) بضرورة قيام الإدارة بتقييم نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرى إلى المراجع الخارجى ولجنة المراجعة، بالإضافة إلى التقرير عن التغيرات الهامة فى نظام الرقابة الداخلية (SEC, 2002)، إلا أن الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرى لمساهمي الشركات المقيدة فى سوق الأوراق المالية الأمريكى كان افصاحاً اختيارياً.

كما تطلب القسم رقم (٤٠٤) بضرورة قيام الإدارة بتقديم تقرير سنوى عن تقييم نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرى، فضلاً عن قيام المراجع الخارجى بالتصديق على تقييم الإدارة وتقديم تقرير عن رأيه فى فعالية نظام الرقابة الداخلية (SEC, 2003)، ومن ثم أصبح افصاح المراجع عن أوجه الضعف الجوهرى فى نظام الرقابة الداخلية افصاحاً اجبارياً بعد تاريخ سريان هذا القسم بغرض توفير المعلومات عن مدى فعالية نظام الرقابة

الداخلية وحماية مصالح المساهمين والأطراف الأخرى من الممارسات الاحتياطية.

كما قام مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة PCAOB بإصدار معيار المراجعة رقم (٢) فى عام ٢٠٠٢م والذي تطلب ضرورة قيام المراجع بتخطيط مراجعة نظام الرقابة الداخلية بشكل سليم من خلال تحديد عدة خطوات تتمثل فى التخطيط لعملية المراجعة، تقييم عمليات الإدارة لتقييم فعالية الرقابة الداخلية، الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية، اختبار وتقييم فعالية كل من تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية، تقييم مدى كفاية الاختبارات، تكوين رأى عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى إصدار تقرير عن فعالية نظام الرقابة الداخلية (AS No. 2, Par. G)، وقد تم تعديل هذا المعيار من خلال معيار المراجعة رقم (٥) فى عام ٢٠٠٧م والذي تطلب ضرورة قيام المراجع الخارجى بمراجعة تقرير الإدارة عن تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية تكاملاً مع مراجعة القوائم المالية (AS No. 5, Par. 1) بهدف تكوين رأيه حول فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال تقييم الأدلة التى يتم الحصول عليها من المصادر المختلفة (AS No. 5, Par. 71).

وقد حدد المعيار عدد من مؤشرات الضعف الجوهرى فى نظام الرقابة الداخلية والتى تتمثل فى اكتشاف الغش من جانب الإدارة العليا، إعادة صياغة القوائم المالية لتعكس تصحيح الأخطاء الجوهرية، تحديد مراجع الحسابات لأخطاء جوهرية فى القوائم المالية للفترة الحالية فى ظروف تشير إلى عدم امكانية اكتشاف تلك الأخطاء من خلال نظام الرقابة الداخلية، فضلاً عن تقرير لجنة المراجعة بعدم فعالية نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية (AS No. 5, Par. 69).

وتطلب المعيار بضرورة قيام المراجع بإصدار رأياً سلبياً إذا كان نظام الرقابة الداخلية يعانى من أوجه الضعف الجوهرى، فضلاً عن تحديد تأثير رأيه السلبى فى نظام الرقابة الداخلية على تكوين رأيه فى القوائم المالية من خلال الإفصاح عما إذا كان رأيه فى القوائم المالية قد تأثر برأيه السلبى فى نظام الرقابة الداخلية (AS No. 5, Pars. 90-92)، إلا أن المعيار قد ترك حرية اختيار المراجع بين إصدار تقرير موجد يتضمن رأيه فى كل من القوائم المالية ونظام الرقابة الداخلية أو إصدار تقريرين منفصلين عن القوائم المالية ونظام الرقابة الداخلية (AS No. 5, Par. 86).

أما على المستوى المحلى فإن الإفصاح عن تقييم نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن أوجه الضعف المختلفة لم يحظى على نفس الاهتمام كما فى المستوى الدولى إلا من خلال بعض الاجتهادات المحدودة حيث قامت الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية المصرى فى عام ٢٠٠٢م بفحص القوائم المالية للشركات المقيدة والمتداول أوراقها وفحص تقرير المراجع الخارجى لتلك الشركات حيث تبين وجود بعض الممارسات الخاطئة التى تقوم بها بعض الشركات للتأثير على نتائج أعمالها ومركزها المالى والتى قد ترجع إلى وجود بعض أوجه الضعف فى نظام الرقابة الداخلية على القوائم المالية، كما اقتصر دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادر فى فبراير ٢٠١١م بضرورة تقييم نظام الرقابة الداخلية وإصدار تقرير لبيان رأى وتوصيات لجنة المراجعة.

وبفحص معايير المراجعة المصرية لوحظ أنه حتى الآن لم يتم إصدار أى معيار يلزم الشركات بالإفصاح عن تقييم نظام الرقابة الداخلية أو يقضى بضرورة قيام المراجع الخارجى بتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن أوجه الضعف فى نظام الرقابة الداخلية حيث اقتصرت معايير المراجعة المصرية بمطالبة المراجع بإصدار الرأى الفنى عن القوائم المالية فقط دون

تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية، وبالتالي يجب إصدار معيار مراجعة يتطلب ضرورة قيام الشركات بتقديم تقرير عن تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية، فضلاً عن ضرورة قيام المراجع الخارجي بالتصديق في تقريره على تأكيدات الإدارة حول تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية والإفصاح عن أوجه ضعف الرقابة الداخلية.

### ٣- مفهوم وتصنيف جودة الاستحقاقات

تعتبر جودة الاستحقاقات مقياساً لمدى موثوقية المعلومات التي تعبر عن الأرباح، إلا أن تقدير الاستحقاقات يرتبط بقيود التقديرات الاختيارية وغير الاختيارية التي تؤثر على موثوقية الأرباح في التقارير المالية (Oluoch, et al., 2015)، وقد عبر (Lobo, et al., 2012) عن جودة الاستحقاقات بأنها مدى إدراج الاستحقاقات في خريطة الأرباح المفصح عنها مالياً إلى التدفقات النقدية الفعلية على مدى فترات مالية متتالية، حيث تتكون الأرباح من التدفقات النقدية والاستحقاقات الآجلة التي سوف تتحول إلى تدفقات نقدية في المستقبل، وتزداد موثوقية الأرباح في حالة زيادة التدفقات النقدية عن الاستحقاقات التي تكون عرضه للتلاعب وما يستتبعه من ارتفاع جودة الأرباح، وبالتالي فإن زيادة قيمة الاستحقاقات في رقم الأرباح يعكس انخفاض موثوقية الأرباح في التقارير المالية (Richardson, et al., 2005).

وقد قامت دراستي كل من (Francis, et al., 2005; Kent, et al., 2010) بتصنيف جودة الاستحقاقات إلى نوعين هما جودة الاستحقاقات الاختيارية وجودة الاستحقاقات غير الاختيارية، حيث تعكس جودة الاستحقاقات الاختيارية المحاسبة الإبداعية التي ترتبط بالتلاعب المتعمد في الاستحقاقات بغرض إدارة معلومات الأرباح، وقد تنشأ الاستحقاقات الاختيارية من الاختيارات المتاحة للإدارة مثل الاجتهادات في وضع التقديرات المحاسبية لبعض بنود المصروفات



المقدرة المعترف بها كالديون المشكوك في تحصيلها، تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة، وخسائر انخفاض قيمة الأصول، بالإضافة إلى حرية الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة مثل الاختيار بين طرق حساب الإهلاك وطرق تقييم المخزون (شتيوى، ٢٠٠٩)، كما قد تنشأ الاستحقاقات الاختيارية من التغير في بعض الأنشطة الاقتصادية أو التنظيمية الخاصة بالشركة كالتغيير في سياسة تحصيل حسابات المدينين (Klein, 2002).

في حين ترتبط جودة الاستحقاقات غير الاختيارية بالأخطاء غير المتعمدة في تقدير الاستحقاقات، حيث تنشأ الاستحقاقات غير الاختيارية عن بعض الأنشطة الاقتصادية العادية التي تمارسها الشركة والتي قد ينتج عنها بعض التغيرات في قيم الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات من فترة مالية لأخرى دون تدخل من جانب الإدارة، ويتم قياسها من خلال أسس محددة بدقة لا تخضع للتقدير الشخصي مثل تقدير قيم الأصول والالتزامات حسب الاتفاقيات التعاقدية، والتغير في الإيرادات الناتج عن زيادة أو انخفاض الطلب على منتجات الشركة (أبو الخير، ١٩٩٧؛ الرشيدى، ٢٠١٣).

يتضح مما سبق أنه يمكن استخدام جودة الاستحقاقات الاختيارية في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح حيث خلصت العديد من الدراسات (Alghamdi, 2012; Ye, 2007; Jones, 1991) إلى أنه يمكن الاعتماد على الاستحقاقات الاختيارية في تحديد مدى تأثير الإدارة على الأرباح المحاسبية سواء بالزيادة أو الانخفاض من خلال استخدام الاستحقاقات الاختيارية كأداة إيجابية لزيادة الأرباح أو أداة سلبية لانخفاض الأرباح حسب أهداف ورغبات الإدارة، وقد اعتمدت تلك الدراسات على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية في قياس ممارسات إدارة الأرباح حيث تشير زيادة تلك القيمة إلى ارتفاع مستوى ممارسات إدارة الأرباح وانخفاض جودة الاستحقاقات، إلا أنه لا يمكن

استخدام الاستحقاقات غير الاختيارية فى اكتشاف ممارسات إدارة الأرياح حيث لا يمكن التحكم فيها أو إخضاعها لأهداف أو رغبات الإدارة.

#### ٤- نماذج قياس جودة الاستحقاقات

اقترحت الدراسات السابقة العديد من النماذج التى يمكن من خلالها قياس جودة الاستحقاقات حيث اقترحت دراسة (Healy, 1985) نموذج يعتمد على تصنيف إجمالى الاستحقاقات إلى نوعين هما الاستحقاقات الاختيارية التى تتأثر بتدخل الإدارة وتستخدم كمؤشر لاكتشاف ممارسات إدارة الأرياح، والاستحقاقات غير الاختيارية التى لا تتأثر بتدخل الإدارة وتنتج من النشاط الطبيعى للشركة، وبالتالي يمكن اكتشاف مدى ممارسات إدارة الأرياح عن طريق تقدير الاستحقاقات الاختيارية من خلال إجمالى الاستحقاقات مرجحاً بإجمالى الأصول، ويمكن توضيح كيفية تقدير الاستحقاقات الاختيارية من خلال المعادلة التالية:

$$EDAC_{it} = TAC_{it} \div A_{it-1}$$

حيث أن:

$EDAC_{it}$ : الاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) فى الفترة (t)

$TAC_{it}$ : إجمالى الاستحقاقات للشركة (i) فى الفترة (t)

$A_{it-1}$ : إجمالى الأصول للشركة (i) فى بداية الفترة (t)

ويتميز هذا النموذج بسهولة تقدير الاستحقاقات الاختيارية واكتشاف مدى ممارسات إدارة الأرياح، إلا أنه يؤخذ عليه تجاهل التغيرات فى الاستحقاقات غير الاختيارية حيث يفترض أن قيمتها تساوى صفر، وبالتالي فإنه قد يحتوى على أخطاء فى القياس عند تقدير الاستحقاقات الاختيارية نتيجة لعدم الأخذ فى الحسبان العمليات العادية التى تتطلب مستوى معين من الاستحقاقات (Miller, 2007).

كما اقترحت دراسة (DeAngelo, 1986) نموذجاً يعتمد في تقدير الاستحقاقات الاختيارية على قياس التغيرات في إجمالي الاستحقاقات مفترضاً أن إجمالي الاستحقاقات يتضمن جزءاً لا يتأثر بتدخل الإدارة وثابت خلال الزمن وبالتالي فإن التغير في إجمالي الاستحقاقات يعبر عن ممارسات إدارة الأرباح، ويمكن تقدير الاستحقاقات الاختيارية عن طريق ناتج قسمة التغير في إجمالي الاستحقاقات على إجمالي الأصول في بداية الفترة كما في المعادلة التالية:

$$EDAC_{it} = (TAC_{it} - TAC_{it-1}) \div A_{it-1}$$

حيث أن:

$EDAC_{it}$ : الاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)

$TAC_{it}$ : إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t)

$TAC_{it-1}$ : إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في بداية الفترة (t)

$A_{it-1}$ : إجمالي الأصول للشركة (i) في بداية الفترة (t)

إلا أن هذا النموذج قد يحتوي على أخطاء في القياس عند تقدير الاستحقاقات الاختيارية نتيجة لتجاهل المتغيرات التي تؤثر على الاستحقاقات في الفترة الحالية، فضلاً عن تجاهل تأثير التغير في الظروف الاقتصادية على الرغم من أن طبيعة المحاسبة على أساس الاستحقاق تتطلب ضرورة تغير قيمة الاستحقاقات غير الاختيارية استجابة للتغيرات في الظروف الاقتصادية (Miller, 2007).

واقترحت دراسة (Jones, 1991) نموذجاً بغرض معالجة أوجه القصور في النموذجين السابقين ومحاولة التحكم في مشكلة تأثير التغير في الظروف الاقتصادية على الاستحقاقات غير الاختيارية، ويعتمد نموذج Jones على افتراض أن الإيرادات هي استحقاقات غير اختيارية ومن ثم يمكن استخدامها

كأساس لتقدير الاستحقاقات الاختيارية، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$TAC_{it} \div A_{it-1} = \alpha_{it} + B_{11} (1 \div A_{it-1}) + B_{12}(\Delta REV_{it} \div A_{it-1}) + B_{13}(PPE_{it} \div A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$TAC_{it}$ : إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t)

$A_{it-1}$ : إجمالي الأصول للشركة (i) في بداية الفترة (t)

$\Delta REV_{it}$ : التغير في إيرادات الشركة (i) من الفترة (t-1) إلى الفترة (t)

$PPE_{it}$ : إجمالي الممتلكات، المعدات، والتجهيزات للشركة (i) في الفترة (t)

B: الميل

$\alpha_{it}$ : الثابت

$\varepsilon_{it}$ : الخطأ العشوائي

وقامت دراسة (Dechow, et al., 1995) بتعديل نموذج Jones الذي تناول حرية التصرف في الاعتراف بإيرادات المبيعات الأجلة وعلاقتها بإدارة الأرباح من خلال ادخال التغير في الحسابات المدينة عند تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية، ويفترض هذا النموذج أن كافة التغيرات في المبيعات الأجلة ترجع إلى إدارة الأرباح حيث يسهل إدارة الأرباح من خلال ممارسة حرية التصرف في الاعتراف بإيرادات المبيعات الأجلة (Miller, 2007)، ويمكن توضيح نموذج Jones المعدل من خلال المعادلة التالية:

$$EDAC_{it} = TAC_{it} \div A_{it-1} - [\alpha_{it} + B_{11} (1 \div A_{it-1}) + B_{12}((\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) \div A_{it-1}) + B_{13}(PPE_{it} \div A_{it-1}) + \varepsilon_{it}]$$

حيث أن:

$EDAC_{it}$ : الاستحقاقات الاختيارية المقدرة للشركة (i) في الفترة (t)

$TAC_{it}$ : إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t)

$A_{it-1}$ : إجمالي الأصول للشركة (i) في بداية الفترة (t)

$\Delta REV_{it}$ : التغير في إيرادات الشركة (i) من الفترة (t-1) إلى الفترة (t)

$\Delta REC_{it}$ : التغير في الحسابات المدينة للشركة (i) من الفترة (t-1) إلى الفترة (t)

$PPE_{it}$ : إجمالي الممتلكات، المعدات، والتجهيزات للشركة (i) في الفترة (t)

كما اقترحت دراسة (Dechow & Dichev, 2002) نموذجاً بغرض اختبار جودة الاستحقاقات وتحديد مدى ارتباط الاستحقاقات بالتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، ووفقاً لهذا النموذج فإن استحقاقات رأس المال العامل هي دالة للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال الفترات السابقة والحالية والمستقبلية حيث يتم الاعتماد على الانحراف المعياري للقيمة المتبقية كمؤشر لجودة الاستحقاقات حيث يشير ارتفاع الانحراف المعياري إلى انخفاض جودة الاستحقاقات، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta WC_{it} \div A_{it} = \alpha_{it} + B_{11}(CFO_{it-1} \div A_{it}) + B_{12}(CFO_{it} \div A_{it}) + B_{13}(CFO_{it+1} \div A_{it}) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$\Delta WC_{it}$ : التغير في رأس المال العامل

$A_{it}$ : متوسط إجمالي الأصول للشركة (i) في الفترة (t)

$CFO_{it-1}$ : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في بداية الفترة (t)

$CFO_{it}$ : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t)

$CFO_{it+1}$ : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في الفترة

المستقبلية (t+1)

وفي الواقع العملي فإن نموذج Dechow & Dichev يقتصر على الاستحقاقات المتداولة وفي حالة تطبيقه على إجمالي الاستحقاقات قد يترتب عليه مؤشر غير مؤكد لجودة الاستحقاقات (Francis, et al., 1995)، ونتيجة لذلك قامت دراسة (Francis, et al., 1995) بتعديل نموذج Dechow & Dichev من خلال

إضافة التغير في الإيرادات لتعكس الأداء وإضافة الممتلكات والمعدات والتجهيزات للتحكم في الاستحقاقات الأخرى متضمنة الاهلاك، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية:

$$TCA_{it} \div A_{it} = \alpha_{it} + B_{11}(CFO_{it-1} \div A_{it}) + B_{12}(CFO_{it} \div A_{it}) + B_{13}(CFO_{it+1} \div A_{it}) \\ + B_{14}(\Delta REV_{it} \div A_{it}) + B_{15}(PPE_{it} \div A_{it}) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

$TCA_{it}$ : إجمالي الاستحقاقات المتداولة للشركة (i) في الفترة (t)

$A_{it}$ : متوسط إجمالي الأصول للشركة (i) في الفترة (t)

$CFO_{it-1}$ : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في بداية الفترة (t)

$CFO_{it}$ : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t)

$CFO_{it+1}$ : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في الفترة

المستقبلية (t+1)

$\Delta REV_{it}$ : التغير في إيرادات الشركة (i) من الفترة (t-1) إلى الفترة (t)

$PPE_{it}$ : إجمالي الممتلكات، المعدات، والتجهيزات للشركة (i) في الفترة (t)

كما اقترحت العديد من الدراسات ( Miller, 2007; Wright, et al., 2006; ) (Lobo & Zhou, 2006) تبويب الاستحقاقات إلى نوعين هما استحقاقات رأس المال العامل (استحقاقات قصيرة الأجل) واستحقاقات طويلة الأجل، حيث تتكون استحقاقات رأس المال العامل من التغير في الحسابات المدينة، التغير في المخزون، التغير الحسابات الدائنة والالتزامات المستحقة، التغير في ضرائب الدخل المستحقة، فضلاً عن التغير في الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة الأخرى، في حين تتكون الاستحقاقات طويلة الأجل من الاهلاك والضرائب المؤجلة (Visvanathan, 2006)، وقد ركزت تلك الدراسات على العلاقة بين رأس المال العامل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمؤشر

لاكتشاف ممارسات إدارة الأرباح من خلال العلاقة بين التغيير فى رأس المال العامل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، فإذا كانت النسبة بينهما تعادل الصفر فهذا يشير إلى عدم وجود ممارسات إدارة الأرباح، أما إذا اختلفت النسبة بينهما عن الصفر فيشير ذلك إلى وجود ممارسات إدارة الأرباح.

#### ثامناً: الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات جودة الاستحقاقات من حيث نماذج القياس ومدى امكانية استخدامها فى اكتشاف إدارة وجودة الأرباح، فضلاً عن أهم العوامل المؤثرة على مستوى جودة الاستحقاقات، وتناولت دراسات أخرى ضعف الرقابة الداخلية من حيث أهم العوامل المؤثرة على افصاح الشركات عن ضعف الرقابة الداخلية، ومحددات ضعف الرقابة الداخلية، كما تناولت دراسات أخرى العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات، ويمكن عرض ملخص لأهداف ومتغيرات وأهم نتائج تلك الدراسات بغرض توصيف منهج الدراسة الحالية وتحديد متغيراتها وبناء نموذجها، فضلاً عن التعرف على موقع الدراسة الحالية وتحديد أهم ما يميزها عن الدراسات السابقة كما يلي:

#### ١- الدراسات السابقة حول جودة الاستحقاقات

أجريت العديد من الدراسات السابقة حول نماذج قياس جودة الاستحقاقات ومدى امكانية استخدامها فى اكتشاف إدارة وجودة الأرباح، أهم العوامل المؤثرة على مستوى جودة الاستحقاقات، فضلاً عن أثر الاستحقاقات على مخاطر المعلومات، التحفظ المحاسبى، جودة الإفصاح، وتكلفة رأس المال حيث استهدفت دراسة (Dechow, et al., 1995) تقييم العديد من نماذج قياس الاستحقاقات الاختيارية كأحد مؤشرات اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح بغرض تحديد مدى قدرة تلك النماذج على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، فضلاً عن

تحديد النموذج الأكثر دقة في اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح، وقد اعتمدت الدراسة على تقييم خمسة نماذج تتمثل في نموذج (Healy, 1985)، نموذج (DeAngelo, 1986)، نموذج (Jones, 1991)، نموذج (Jones, 1995) المعدل، والنموذج القطاعي (Dechow & Sloan, 1991)، وقد خلصت الدراسة إلى وجود اختلاف في قدرة نماذج قياس الاستحقاقات الاختيارية على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح وأن نموذج Jones المعدل هو النموذج الأكثر قدرة على اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح.

كما استهدفت دراسة (Jenkins, et al., 2006) تحديد مدى انخفاض جودة الأرباح في الفترة ١٩٩٧م - ١٩٩٩م مقارنة بالفترة ١٩٩٠م - ١٩٩٦م، فضلاً عن مدى فعالية التخصص الصناعي لمراجعي الحسابات في الرقابة على جودة الأرباح، وقد اعتمدت الدراسة في قياس جودة الأرباح على الاستحقاقات الاختيارية باستخدام نموذج (Jones, 1991) بالتطبيق على عينة مكونة من (٦٣٧٠) شركة خلال الفترة ١٩٩٠م - ١٩٩٩م، وقد خلصت الدراسة إلى وجود زيادة في الاستحقاقات الاختيارية في مختلف فترات الدراسة مما يعكس انخفاض جودة الأرباح، كما لوحظ تأثير التخصص الصناعي لمراجعي الحسابات على انخفاض قيمة الاستحقاقات الاختيارية.

واستهدفت دراسة (Gray, et al., 2009) إعادة اختبار مدى التفاعل بين جودة الاستحقاقات ومخاطر المعلومات وتكلفة رأس المال من خلال افتراض عدد من الاختلافات المؤسسية والتنظيمية الهامة التي تؤثر على العلاقة بين جودة الاستحقاقات وتكلفة رأس المال، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (٥٠٩) شركة استرالية خلال الفترة ١٩٩٢م - ٢٠٠٥م حيث خلصت



إلى وجود تأثير لجودة الاستحقاقات على تكلفة رأس المال في الشركات الاسترالية.

بينما استهدفت دراسة (Sun & Rath, 2009) استخدام الاستحقاقات الاختيارية في اكتشاف إدارة وجودة الأرباح في الشركات الاسترالية بالتطبيق على عينة تتراوح بين (١١٩) شركة في عام ٢٠٠٠م إلى (٨٩٦) شركة في عام ٢٠٠٦م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن حجم الشركة، والعائد على الأصول من المحددات الأساسية لإدارة الأرباح حيث يؤثران بشكل كبير على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وما يستتبعه من ارتفاع جودة الأرباح.

في حين استهدفت دراسة (Lin & Hwang, 2010) اختبار أثر حوكمة الشركات على إدارة الأرباح حيث اعتمدت الدراسة في قياس إدارة الأرباح على الاستحقاقات الاختيارية، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين خصائص لجنة المراجعة وإدارة الأرباح، بالإضافة إلى وجود علاقة ايجابية بين الأسهم المملوكة لأعضاء لجنة المراجعة وإدارة الأرباح.

أما الدراسة التي قام بها (أحمد، ٢٠١٠) فقد استهدفت تحديد دور لجان المراجعة في تخفيض الاستحقاقات الاختيارية كأحد مؤشرات قياس جودة الأرباح، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (١٠) شركات صناعية عاملة في قطاع الكيماويات والمقيدة في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة ٢٠٠٤م - ٢٠٠٨م، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية معنوية بين وجود لجان المراجعة في شركات الصناعات الكيماوية المصرية وانخفاض الاستحقاقات الاختيارية وما يستتبعه من تحسين جودة الأرباح بها، بالإضافة إلى وجود تأثير لبعض خصائص أعضاء لجنة المراجعة والتي تتمثل في درجة الاستقلالية، الحجم، والخبرة المالية على تخفيض الاستحقاقات

الاختيارية، وعدم وجود تأثير لعدد مرات اجتماع لجنة المراجعة على تخفيض الاستحقاقات الاختيارية.

وفي دراسة أخرى قام بها (Vakili, et al., 2011) فقد استهدفت التحقق من العلاقة بين إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي حيث اعتمدت الدراسة في قياس إدارة الأرباح على نموذج (Jones, 1991) بالتطبيق على عينة مكونة من (٤٩٠) شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بطهران خلال الفترة ٢٠٠٣م - ٢٠٠٩م، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية قوية بين بنود الاستحقاقات (إجمالى الاستحقاقات، الاستحقاقات غير الاختيارية، والاستحقاقات الاختيارية) والتحفظ المحاسبي، فضلاً عن وجود قوة تفسيرية مرتفعة للاستحقاقات الاختيارية في بيان التغيرات في التحفظ المحاسبي.

واستهدفت دراسة (Marcukaityte & Szewczyk, 2011) فحص الاستحقاقات الاختيارية للشركات خلال فترة حصولها على التمويل الداخلى والخارجى، وقد خلصت الدراسة إلى ارتفاع الاستحقاقات الاختيارية في الفترة التي تحصل فيها الشركات على كل من التمويل الداخلى والخارجى، إلا أنه لوحظ ارتفاع الاستحقاقات الاختيارية للشركات التي تعتمد على التمويل الخارجى مقارنة بالشركات التي تعتمد على التمويل الداخلى.

بينما استهدفت دراسة (Zadeh & Akhgar, 2012) التحقق من العلاقة بين إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي حيث اعتمدت الدراسة في قياس إدارة الأرباح على الاستحقاقات الكلية بالتطبيق على عينة مكونة من (١٤٥) شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الإيراني بطهران خلال الفترة ٢٠٠٨م - ٢٠١٣م، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين إدارة الأرباح والتحفظ المحاسبي.

كما استهدفت دراسة (Mouselli, et al., 2012) اختبار العلاقة بين جودة الاستحقاقات وجودة الإفصاح حيث اعتمدت الدراسة في قياس جودة الاستحقاقات على نموذج Jones المعدل بالتطبيق على عينة مكونة من (٥٧٢٣) شركة في المملكة المتحدة خلال الفترة ١٩٩٧م - ٢٠٠٤م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين جودة الاستحقاقات وجودة الإفصاح مما يشير إلى أن ارتفاع جودة الإفصاح يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح وارتفاع جودة الاستحقاقات.

في حين استهدفت دراسة (Chen & Zhang, 2014) تحديد أثر حوكمة الشركات على إدارة الأرباح حيث اعتمدت الدراسة في قياس إدارة الأرباح على الاستحقاقات الاختيارية من خلال نموذج Jones المعدل، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (٤٤٦) شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الصيني خلال الفترة ٢٠٠٣م - ٢٠٠٦م، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية معنوية بين عدم ازدواجية المدير التنفيذي، وتوافر الخبرات المالية والمجاسبية في اعضاء لجنة المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح.

بينما استهدفت دراسة (على، ٢٠١٤) محاولة وضع نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح باستخدام ثلاثة نماذج تتمثل في نموذج قياس الاستمرار في تحقيق الأرباح، نموذج القدرة على التنبؤ بالأرباح، ونموذج جودة الاستحقاقات، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (٢١) شركة في قطاع شركات التأمين التعاوني العاملة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة ٢٠٠٩م - ٢٠١٢م، وقد خلصت الدراسة إلى وجود تأثير لمتغيرات حجم

الشركة، معدل العائد على الأصول، نسبة المديونية، والتدفقات النقدية التشغيلية على الاستحقاقات الاختيارية.

واستهدفت دراسة (Oluoch & Onyango, 2015) تقييم جودة الاستحقاقات بين الشركات العامة في كينيا من خلال تصنيف الاستحقاقات إلى نوعين هما الاستحقاقات الاختيارية والاستحقاقات غير الاختيارية بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٩) شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بنيروبي خلال الفترة ١٩٩٣م - ٢٠١٣م، وقد خلصت الدراسة إلى انخفاض جودة الاستحقاقات بين الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بنيروبي مقارنة بالشركات المقيدة في أسواق الأوراق المالية الأخرى، فضلاً عن التقلب النسبي في جودة الاستحقاقات خلال فترة الدراسة.

كما استهدفت دراسة (Oluoch, et al., 2015) تقييم أثر جودة الاستحقاقات على تكلفة رأس المال بين القطاعات غير المالية الستة في سوق الأوراق المالية بنيروبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٨) شركة خلال الفترة ١٩٩٣م - ٢٠١٣م، وقد خلصت الدراسة إلى اختلاف تأثير جودة الاستحقاقات على تكلفة رأس المال بين القطاعات المختلفة والتي ترجع إلى اختلاف خصائص الصناعة لكل قطاع من القطاعات.

واستهدفت دراسة (Arthur, et al., 2015) اختبار جودة الأرباح للشركات الأوروبية خلال الأزمة المالية، وقد اعتمدت الدراسة في قياس جودة الأرباح على جودة الاستحقاقات باستخدام نموذج (Jones, 1991) من خلال مقارنة جودة الأرباح لعينة من الشركات في (١٤) دولة أوروبية خلال الفترة ٢٠٠٥م - ٢٠٠٧م وخلال فترة الأزمة المالية ٢٠٠٨م - ٢٠١٠م، وقد أشارت الدراسة إلى ميل شركات العينة إلى تقديم تقارير مالية ذات جودة عالية خلال فترة الأزمة

المالية نتيجة لانخفاض ثقة المستثمرين وسيولة السوق خلال تلك الفترة، فضلاً عن وجود الدافع لدى إدارة تلك الشركات لتعزيز جودة الأرباح في محاولة لزيادة ثقة المستثمرين والحد من الآثار السلبية للركود الاقتصادي.

أما الدراسة التي قام بها (He, et al., 2017) فقد استهدفت اختبار العلاقة بين سياسة توزيع الأرباح وإدارة الأرباح حيث اعتمدت الدراسة في قياس ممارسات إدارة الأرباح على ثلاثة مقاييس تتمثل في القيمة المطلقة للاستحقاقات باستخدام نموذج (Jones, 1991)، الانحراف المعياري للاستحقاقات باستخدام نموذج (Dechow & Dichev, 2002)، والانحراف المعياري للاستحقاقات باستخدام نموذج (Francis, et al., 2005)، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (٢٣٤٢٩) شركة في ٢٩ دولة مختلفة خلال الفترة ١٩٩٠م - ٢٠١٠م، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية قوية بين سياسة توزيع الأرباح وإدارة الأرباح بعد الأخذ في الحسبان عدد من المتغيرات التي ثبت تأثيرها سابقاً على إدارة الأرباح.

## ٢- الدراسات السابقة حول ضعف الرقابة الداخلية

أجريت العديد من الدراسات السابقة حول أهم العوامل المؤثرة على إفصاح الشركات عن ضعف الرقابة الداخلية، محددات ضعف الرقابة الداخلية، فضلاً عن أثر ضعف الرقابة الداخلية على تكلفة حقوق الملكية، دقة إرشادات الإدارة، مستوى الاستثمار، التحفظ المحاسبي، وقيمة المنشأة حيث استهدفت دراسة (Raghunandan & Rama, 2006) اختبار العلاقة بين أتعاب المراجعة والإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية بالتطبيق على عينة مكونة من (٦٦٠) شركة صناعية خلال الفترة من ٣١ ديسمبر ٢٠٠٤م حتى ١٥ مايو ٢٠٠٥م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى ارتفاع أتعاب المراجعة للشركات التي تقوم

بالإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية مقارنة بالشركات التي لم تقوم بالإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية.

واستهدفت دراسة (Ogneva, et al., 2006) التحقق من العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وتكلفة حقوق الملكية بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٠٢٥) شركة والتي تم تصنيفها إلى (٢٥٢) شركة بنسبة ١٢.٤% تقوم بالإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية، فضلاً عن (١٧٧٣) شركة بنسبة ٨٧.٦% لديها تقرير نظيف عن الرقابة الداخلية وذلك خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٤م حتى يناير ٢٠٠٦م، وقد أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة معنوية بين ضعف الرقابة الداخلية وتكلفة حقوق الملكية بعد التحكم في تحيز توقعات المحليين وخصائص الشركة.

كما استهدفت دراسة (Doyle, et al., 2007a) اختبار محددات ضعف الرقابة الداخلية بالتطبيق على عينة مكونة من (٧٧٩) شركة خلال الفترة من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٥م، وقد خلصت نتائج الدراسة بأن الشركات التي تعاني من ضعف الرقابة الداخلية تتصف بأنها أصغر حجماً، أقل عمراً، أضعف مالياً، أكثر تعقيداً، وأسرع نمواً مقارنة بالشركات التي تتميز بارتفاع فعالية الرقابة الداخلية.

أما الدراسة التي قام بها (Zhang, et al., 2007) فقد استهدفت التحقق من العلاقة بين جودة لجنة المراجعة، واستقلال المراجع والإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية بعد إصدار قانون SOX بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٠٨) شركة أمريكية خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٤م إلى يوليو ٢٠٠٥م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وكل من جودة لجنة المراجعة، واستقلال المراجع حيث أن الشركات التي تعاني من ضعف الرقابة

الداخلية تتصف بانخفاض أو عدم وجود خبرة مالية ومحاسبية، عدم استقلال المراجع، فضلاً عن التغير المستمر لمراجع الحسابات.

وفى دراسة أخرى قام بها (Ashbaugh-Skaife, et al., 2007) فقد استهدفت تحديد العوامل التي تساعد الشركات على الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية ودوافع الإدارة للإفصاح عن مشاكل الرقابة بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٢٦) شركة خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٣م حتى ديسمبر ٢٠٠٤م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود العديد من العوامل التي تساعد الشركات على الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية والتي تتمثل في تعقد العمليات التشغيلية معبراً عنها بعدد قطاعات الأعمال والمبيعات الأجنبية، حداثة التغيرات التنظيمية من عمليات الاندماج والاستحواذ وإعادة الهيكلة، الاحتفاظ بمزيد من المخزون، زيادة المخاطر المحاسبية، انخفاض الموارد المتاحة للرقابة معبراً عنها بتكرار الخسائر المالية، ارتفاع عدد حالات استقالات المراجع، النمو بمعدل أسرع مقارنة بالشركات التي لا تقوم بالإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية.

كما استهدفت دراسة (Ashbaugh-Skaife, et al., 2009) تحديد أثر التغير فى فعالية الرقابة الداخلية على مخاطر المنشأة وتكلفة حقوق الملكية بالتطبيق على عينة مكونة من (١٠٥٣) شركة خلال الفترة من نوفمبر ٢٠٠٣م حتى سبتمبر ٢٠٠٥م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية يؤدي إلى ارتفاع المخاطر وزيادة تكلفة حقوق الملكية، وفى حالة قيام الشركات بمعالجة أوجه ضعف الرقابة الداخلية فإنها تحقق انخفاضاً فى تكلفة حقوق الملكية.

واستهدفت دراسة (Feng, et al., 2009) اختبار العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية ودقة ارشادات الإدارة بالتطبيق على عينة مكونة من (٣٠٥) شركة خلال الفترة من يناير ٢٠٠٥م حتى سبتمبر ٢٠٠٧م، وقد توصلت الدراسة إلى أن فعالية الرقابة الداخلية لا تؤثر فقط على الأرباح المعلنة ولكنها تؤثر أيضاً على دقة ارشادات الإدارة وأنه يمكن التخفيف من الأخطاء في تقارير الإدارة الداخلية من خلال زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.

بينما استهدفت دراسة (Ittonen, 2010) اختبار ردود فعل المستثمرين تجاه الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالعوائد غير العادية، تقلبات العائد، والتغير في المخاطر المنتظمة، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (٣٤٢) شركة خلال الفترة ٢٠٠٥م - ٢٠٠٧م حيث توصلت إلى وجود ردود فعل ايجابية للمستثمرين فقط في حالة اتفاق تقرير المراجع مع تقرير الإدارة، فضلاً عن وجود تغير معنوي في تقلبات العائد بعد افصاح المراجع عن ضعف الرقابة الداخلية.

في حين استهدفت دراسة (Goh & Li, 2011) اختبار العلاقة بين فعالية الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي بالتطبيق على عينة مكونة من (٥١٦) شركة من الشركات التي تفصح عن الضعف الجوهرى للرقابة الداخلية خلال الفترة من يناير ٢٠٠٣م إلى نوفمبر ٢٠٠٥م، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين فعالية الرقابة الداخلية والتحفظ المحاسبي.

وفي دراسة (Mitra, et al., 2013) التي استهدفت اختبار العلاقة بين التحفظ المحاسبي وضعف الرقابة الداخلية بعد إصدار قانون SOX في عام ٢٠٠٢م بالتطبيق على عينة مكونة من (١٧٤٦) شركة أمريكية خلال الفترة ٢٠٠٤م - ٢٠٠٩م، وقد أشارت نتائج الدراسة بأن الشركات التي تعاني



من ضعف الرقابة الداخلية أكثر تحفظاً مقارنة بالشركات التي تتميز بارتفاع فعالية الرقابة الداخلية.

واستهدفت دراسة (Sun, 2016) التحقق من العلاقة بين الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية ومستوى الاستثمار بالتطبيق على عينة مكونة من (٣١٨٧) شركة أمريكية خلال الفترة ٢٠٠٤م - ٢٠١٢م، وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض استثمارات الشركات التي تتلقى رأياً سلبياً لمراجع الحسابات في الرقابة الداخلية عن الشركات التي تتلقى آراء نظيفة في الرقابة الداخلية، فضلاً عن انخفاض استثمارات الشركات بعد الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية وفي حالة معالجة أوجه الضعف في الرقابة الداخلية فإنه يحدث ارتفاع في مستوى الاستثمار.

كما استهدفت دراسة (عرفة & مليجي، ٢٠١٦) تحليل العوامل المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية وأثر ذلك على مستوى التحفظ المحاسبي، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (١١٨) شركة من الشركات المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري خلال عام ٢٠١٤م، وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسية وذات تأثير معنوي بين ضعف الرقابة الداخلية وكل من عمر الشركة، نمو المبيعات، والخسائر المتراكمة، ووجود علاقة ارتباط عكسية دون تأثير معنوي مع عدد أقسام العمل، وجود لجنة المراجعة، في حين كانت هناك علاقة ارتباط طردية وذات تأثير معنوي مع عمليات الاندماج والاستحواذ، ووجود علاقة ارتباط طردية دون تأثير معنوي مع استقالة مراجعي الحسابات، كما خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية بين ضعف الرقابة الداخلية ومستوى التحفظ المحاسبي.

أما الدراسة التي قام بها (Li, et al., 2016) فقد استهدفت اختبار أثر ضعف الرقابة الداخلية على قيمة المنشأة بالتطبيق على عينة مكونة من (١٠٦٦) شركة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن الشركات التي تعاني من ضعف الرقابة الداخلية لديها انخفاض في تقييم قيمة المنشأة، بنسبة ١٣.٨٦% مقارنة بالشركات التي تتميز بارتفاع فعالية الرقابة الداخلية، فضلاً عن ارتفاع أداء الأسهم في السنة التالية للشركات التي تمكنت من معالجة أوجه الضعف في الرقابة الداخلية مقارنة بالشركات التي فشلت في معالجة أوجه الضعف الموجودة في الرقابة الداخلية..

### ٣- الدراسات السابقة حول العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات

أجريت العديد من الدراسات السابقة حول العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات حيث استهدفت دراسة (Doyle, et al., 2007b) التحقق من العلاقة بين جودة الاستحقاقات والرقابة الداخلية بالتطبيق على عينة مكونة من (٧٠٥) شركة قامت بالإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل خلال الفترة من أغسطس ٢٠٠٢م إلى نوفمبر ٢٠٠٥م، وقد اعتمدت الدراسة في قياس جودة الاستحقاقات على أربعة مقاييس تتمثل في الاستحقاقات الاختيارية، متوسط القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، إعادة صياغة القوائم المالية، واستمرار الأرباح، كما تم التعبير عن ضعف الرقابة الداخلية بمؤشر يساوي واحد في حالة إفصاح الشركة عن ضعف الرقابة الداخلية وصفر. بخلاف ذلك، فضلاً عن الاعتماد على خصائص الشركة المتوقع تأثيرها على جودة الاستحقاقات والتي تتمثل في نسبة الخسارة، تقلبات المبيعات، تقلبات التدفقات النقدية، إجمالي الأصول، ودورة التشغيل، وقد

خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات.

كما استهدفت دراسة (Ashbaugh-Skaife, et al., 2008) فحص تأثير ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات بالتطبيق على عينة مكونة من (١٢٨١) شركة خلال الفترة ٢٠٠٣م- ٢٠٠٥م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أدلة قوية على تأثير ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات حيث أن إفصاح الشركات عن ضعف الرقابة الداخلية يؤدي إلى انخفاض جودة الاستحقاقات مقارنة بالشركات التي لا تقوم بالإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية، كما أن تأكيد المراجع بمعالجة أوجه ضعف الرقابة الداخلية في السنوات السابقة يؤدي إلى ارتفاع جودة الاستحقاقات مقارنة بالشركات التي لا تقوم بمعالجة أوجه الضعف في الرقابة الداخلية.

واستهدفت دراسة (Epps & Guthrie, 2010) اختبار مدى تأثير الضعف الجوهري في الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية في ضوء متطلبات القسم رقم (٤٠٤) من قانون SOX، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (٢٥٨٠) شركة قامت بالإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل خلال عام ٢٠٠٤م حيث توصلت نتائج الدراسة إلى وجود تأثير سلبي للضعف الجوهري في الرقابة الداخلية على الاستحقاقات الاختيارية.

بينما استهدفت دراسة (Foster & Shastri, 2013) اختبار العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وإدارة الأرباح معبراً عنها باستخدام الاستحقاقات الاختيارية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (٨١) شركة تعاني من ضعف الرقابة الداخلية وتتلقى تقرير متحفظ من المراجع مقارنة بعينة أخرى مكونة من (٨١) شركة تتميز بفعالية الرقابة الداخلية وتتلقى تقرير نظيف

من المراجع وذلك خلال عام ٢٠٠٩م، وقد خلصت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية للاستحقاقات الاختيارية بين الشركات التي تعاني من ضعف الرقابة الداخلية والشركات التي تتميز بارتفاع فعالية الرقابة الداخلية.

وفي دراسة أخرى قام بها (Lashgari, et al., 2015) فقد استهدفت التحقق من العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات بالتطبيق على عينة مكونة من (٢٠٠) شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بطهران خلال الفترة ٢٠٠٨م- ٢٠١٣م، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة معنوية بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات.

وفي دراسة (Lenard, et al., 2016) فقد استهدفت اختبار أثر الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية على ممارسات إدارة الأرباح في ضوء متطلبات القسم رقم (٤٠٤) من قانون SOX، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (٢٢١٢) شركة من الشركات العامة الأمريكية التي تقوم بالإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية مرة واحدة على الأقل خلال الفترة ٢٠٠٤م- ٢٠١٠م، وقد أوضحت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية بين الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية وممارسات إدارة الأرباح.

أما الدراسة التي قام بها دراسة (Ji, et al., 2017) فقد استهدفت فحص العلاقة بين الإفصاح الاختياري عن ضعف الرقابة الداخلية وجودة الأرباح معبراً عنها بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، وقد أجريت الدراسة التطبيقية على عينة مكونة من (١٠٥٩) شركة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية الصيني خلال الفترة ٢٠١٠م- ٢٠١١م حيث خلصت إلى وجود علاقة طردية بين جودة الأرباح والإفصاح الاختياري عن ضعف الرقابة الداخلية.

#### ٤- موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

يتضح من استعراض نتائج الدراسات السابقة مجموعة من الدلالات التي تبين أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، ويمكن عرض ذلك على النحو التالي:

١. وجود اختلاف بين معظم الدراسات السابقة حول العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية مما يتطلب ضرورة تحديد أهم العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية في البيئة المصرية.
٢. وجود اختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية مما يتطلب دراسة وتحليل العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية في البيئة المصرية.
٣. وجود اختلاف بين الدراسات السابقة حول طول الفترات الزمنية لقياس أثر ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية، استخدام مؤشرات سوق الأوراق المالية، فضلاً عن اختلاف الصناعات والدول التي أجريت عليها الدراسة التطبيقية.
٤. جميع الدراسات التي تناولت العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية كانت دراسات أجنبية مما يتطلب ضرورة دراسة أثر ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية عملياً في البيئة المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية، ولذلك قامت الدراسة الحالية بالتطبيق على شركات قطاع العقارات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.

### تاسعاً: فرضيات الدراسة

يمكن أن يؤثر ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات في القوائم المالية من خلال طريقتين ( Clinton, et al., 2014; Ashbaugh-Skaife, et al., 2008 ) حيث تتمثل الطريقة الأولى في الأخطاء غير المتعمدة التي ترجع إلى عدم كفاية أسس التقديرات المحاسبية، نقص التدريب وعدم وجود الأفراد المؤهلين للقيام ببعض المعالجات المحاسبية، تباين الإيرادات نتيجة لعدم وجود سياسات محددة لإجراء المقابلة بين الإيرادات والمصروفات، اغفال بعض البنود وعدم إثباتها في الدفاتر، فضلاً عن القصور في التوثيق المستندي لبعض العمليات، وتؤدي تلك الأخطاء إلى زيادة أو انخفاض في قيمة الاستحقاقات وما يستتبعه من التأثير على الأرباح وانخفاض موثوقية التقارير المالية.

بينما تتمثل الطريقة الثانية في الأخطاء المتعمدة أو التلاعب من جانب الإدارة من خلال استغلال سلطتها في وضع التقديرات المحاسبية بما يسمح بالتحريف المالي من خلال التلاعب في الاستحقاقات عند تسجيل التقديرات المحاسبية مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، خسائر انخفاض قيمة الأصول، وتقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة، فضلاً عن حرية الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة مثل الاختيار بين طرق حساب الإهلاك وطرق تقييم المخزون، وتؤدي تلك الأخطاء إلى وجود تحيز في قيمة الاستحقاقات وما يستتبعه من التأثير على الأرباح وانخفاض موثوقية التقارير المالية.

ومن ثم تتوقع الدراسة الحالية وجود تأثير لضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية حيث يسمح ضعف الرقابة الداخلية بحدوث الأخطاء في تقدير قيمة الاستحقاقات من خلال الفشل في الحد من سلطة الإدارة في الاختيار بين السياسات المحاسبية البديلة ووضع التقديرات

المحاسبية، أو من خلال المزيد من الأخطاء غير المتعمدة في التقدير نظراً لصعوبة تقدير الاستحقاقات.

كما تناولت العديد من الدراسات السابقة العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية التي يجب أخذها في الحسبان عند اختبار أثر ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية، حيث خلصت دراستي كل من (Dechow & Dichev, 2002; Lu, et al., 2011) إلى أن الشركات الأكبر حجماً لديها عمليات أكثر استقراراً وقابلية للتنبؤ وما يستتبعه من انخفاض أخطاء تقدير الاستحقاقات وارتفاع جودة الاستحقاقات، بينما خلصت دراسة (Uwuigbe, et al., 2015) إلى وجود علاقة عكسية بين الحجم وجودة الاستحقاقات، كما خلصت دراستي كل من (Je, et al., 2017; ٢٠١٤، على)، إلى وجود علاقة طردية وتأثير معنوي لنسبة المديونية على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، في حين توصلت دراستي كل من (Uwuigbe, et al., 2014; Januarsia, et al., 2015) إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة المديونية وجودة الاستحقاقات.

وقامت دراستي كل من (Dechow & Dichev, 2002; Doyle, et al., 2007b) بقياس تقلبات عمليات التشغيل باستخدام كل من التقلب في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتقلب في المبيعات حيث خلصت إلى وجود علاقة طردية بين تقلبات عمليات التشغيل وجودة الاستحقاقات، في حين خلصت دراسة (Ji, et al., 2017) إلى وجود علاقة عكسية بين تقلبات عمليات التشغيل وجودة الاستحقاقات، كما توصلت دراستي كل من (Doyle, et al., 2007b; Gray, et al., 2009) إلى وجود تأثير طردى لدورة التشغيل على جودة الاستحقاقات.

وخلصت دراستي كل من (Lu, et al., 2011; Doyle, et al., 2007b) إلى وجود تأثير عكسي للعمر على جودة الاستحقاقات، بينما خلصت دراسة (Ji, et al., 2017) إلى وجود علاقة طردية بين العمر وجودة الاستحقاقات، كما أشارت دراستي كل من (Ji, et al., 2017; Dechow, et al., 1995) إلى أن الشركات التي تعاني من التعثر المالي لديها ارتفاع في القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية من خلال العلاقة الطردية المعنوية بين الخسائر والقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، في حين أشارت دراسة (Arthur, et al., 2015) إلى وجود علاقة عكسية بين الخسائر وجودة الاستحقاقات.

كما خلصت دراستي كل من (Francis, et al., 1999; Lin & Hwang, 2010) إلى أن جودة التقارير المالية تختلف بين مكاتب المراجعة الكبرى ومكاتب المراجعة الأخرى من خلال وجود علاقة طردية بين حجم مكتب المراجعة وجودة الاستحقاقات، بينما خلصت دراسة (Arthur, et al., 2015) إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة وجودة الاستحقاقات، في حين توصلت دراسة (Yasar, 2013) إلى عدم وجود علاقة بين حجم مكتب المراجعة وجودة الاستحقاقات.

يتضح مما سبق أنه يمكن صياغة فرضيات الدراسة الحالية على النحو التالي:

١. لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية.

٢. لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية.

٣. لا توجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين الشركات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية في ضوء العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية.



## عاشراً: منهجية الدراسة

تعرض منهجية الدراسة التطبيقية كل من مجتمع وعينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطريقة قياسها، مصادر جمع البيانات، فضلاً عن الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة.

### ١- مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من شركات قطاع العقارات المقيدة والمتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصري والبالغ عددها (٣١) شركة وفقاً للبيانات المعلنة من جانب البورصة المصرية في يناير ٢٠١٧م (البورصة المصرية، ٢٠١٧)، وقد تم اختيار عينة الدراسة وفقاً للشروط التالية:

١. استمرار قيد وتداول أسهم الشركات في سوق الأوراق المالية المصري خلال الفترة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٦م لامكانية الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة.

٢. توافر التقارير المالية للشركات خلال الفترة من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٦م.

٣. الشركات التي تعد تقاريرها المالية بتاريخ ١٢/٣١ لامكانية مقارنة نتائج الدراسة.

وبتطبيق الشروط السابقة بلغ عدد شركات العينة (٩) شركات بنسبة (٢٩.٠٣%) من إجمالي عدد شركات مجتمع الدراسة، ويمكن توضيح عدد شركات العينة من خلال الجدول رقم (١) التالي:

جدول رقم (١)

عدد شركات عينة الدراسة

م	اسم الشركة	م	اسم الشركة
١	مجموعة طلعت مصطفي القابضة	٦	المتحدة للاسكان والتعمير
٢	المصريين للاسكان والتنمية والتعمير	٧	القاهرة للاستثمارات والتنمية
٣	السادس من اكتوبر للتنمية والاستثمار (سويديك)	٨	بالم هيلز للتعمير
٤	الخليجية الكندية للاستثمار العقاري العربي	٩	القاهرة للاستثمار والتنمية العقارية
٥	العقارية للبنوك الوطنية للتنمية		

المصدر: إعداد الباحث

٢- متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

اعتمدت الدراسة على عدد من العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية البالغ عددها تسعة متغيرات، وقد تم تحديد وتجميع وتوصيف تلك العوامل في ضوء الدراسات السابقة ذات الصلة بجودة الاستحقاقات الاختيارية، والدراسات السابقة ذات الصلة بضعف الرقابة الداخلية، والدراسات السابقة ذات الصلة بالعلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية، ويمكن توضيح تلك العوامل التي تمثل المتغيرات المتوقعة تأثيرها على جودة الاستحقاقات الاختيارية وطريقة قياسها من خلال الجدول رقم (٢) التالي:

جدول رقم (٢)

العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية

رمز المتغير	المتغير	طريقة القياس	المصدر
المتغير المستقل			
X <sub>1</sub>	ضعف الرقابة الداخلية	متغير وهمي يعادل واحد إذا كان تقرير المراجع سلبياً أو صفراً بخلاف ذلك	(Rice & Weber, 2012) (Li, et al., 2016) (Sun, 2016)

المصدر: إعداد الباحث

تابع: جدول رقم (٢)

العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية

رمز المتغير	المتغير	طريقة القياس	المصدر
المتغيرات الحاكمة			
X <sub>2</sub>	الحجم	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	(Chen & Zhang, 2014) (Ji, et al., 2017)
X <sub>3</sub>	الرافعة المالية	إجمالي الالتزامات ÷ إجمالي الأصول	(Chen & Zhang, 2014) (Ji, et al., 2017)
X <sub>4</sub>	تقلب المبيعات	الانحراف المعياري للمبيعات على مدى السنوات الخمس الماضية	(Dechow & Dichev, 2002) (Gray, et al., 2009)
X <sub>5</sub>	تقلب التدفقات النقدية	الانحراف المعياري للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية على مدى السنوات الخمس الماضية	(Perotti & Wagenhofer, 2014) (Doyle, et al., 2007b)
X <sub>6</sub>	دورة التشغيل	اللوغاريتم [(المبيعات ÷ ٣٦٠) ÷ (متوسط الحسابات المدينة) + (تكلفة البضاعة المباعة ÷ ٣٦٠) ÷ (متوسط المخزون)]	(Perotti & Wagenhofer, 2014) (Gray, et al., 2009)
X <sub>7</sub>	العمر	اللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات العمل منذ تاريخ التأسيس	(Doyle, et al., 2007b) (He, et al., 2017)
X <sub>8</sub>	الخصائر	متغير وهمي يعادل واحد إذا كان صافى الدخل سلبياً أو صفراً بخلاف ذلك	(Lo, et al., 2017) (Ji, et al., 2017)
X <sub>9</sub>	حجم مكتب المراجعة	متغير وهمي يعادل واحد إذا كان مكتب المراجعة أحد المكاتب الأربع الكبرى أو صفراً بخلاف ذلك	(Chen & Zhang, 2014) (Curuk & Yasar, 2014)

المصدر: إعداد الباحث

أما المتغير التابع فيتمثل في جودة الاستحقاقات الاختيارية ويرمز له بالرمز (Y) والذي يعتبر أحد المقاييس الأكثر استخداماً في الدراسات السابقة لاكتشاف

ممارسات إدارة الأرباح، وقد اعتمدت الدراسة الحالية في قياس جودة الاستحقاقات الاختيارية على نموذج Jones المعدل حيث يعتبر من أكثر النماذج استخداماً في الدراسات المحاسبية، كما أنه أكثر دقة وقدرة من نماذج القياس الأخرى في قياس جودة الاستحقاقات الاختيارية واكتشاف ممارسات إدارة الأرباح (Dechow, et al., 1995)، ويمكن قياس جودة الاستحقاقات الاختيارية باستخدام هذا النموذج من خلال الخطوات التالية:

١. تقدير إجمالي الاستحقاقات من خلال الفرق بين صافى الدخل والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كما في المعادلة التالية:

$$TAC_{it} = NI_{it} - CFO_{it}$$

حيث أن:

$TAC_{it}$ : إجمالي الاستحقاقات للشركة (i) في الفترة (t)

$NI_{it}$ : صافى الدخل للشركة (i) في الفترة (t)

$CFO$ : التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في الفترة (t)

٢. تقدير الميل ( $B_1, B_2, B_3$ ) في نموذج الانحدار التالي:

$$TAC_{it} \div A_{it-1} = [\alpha_{it} + B_{1i} (1 \div A_{it-1}) + B_{12}((\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) \div A_{it-1}) + B_{13}(PPE_{it} \div A_{it-1}) + \varepsilon_{it}]$$

حيث أن:

$A_{it-1}$ : إجمالي الأصول للشركة (i) في بداية الفترة (t)

$\Delta REV_{it}$ : التغير في إيرادات الشركة (i) من الفترة (t-1) إلى الفترة (t)

$\Delta REC_{it}$ : التغير في الحسابات المدينة للشركة (i) من الفترة (t-1) إلى الفترة (t)

$PPE_{it}$ : إجمالي الممتلكات، المعدات، والتجهيزات للشركة (i) في الفترة (t)

٣. تقدير الاستحقاقات غير الاختيارية باستخدام ( $B_1, B_2, B_3$ ) المتوقعة في الخطوة السابقة من خلال المعادلة التالية:

$$NEDAC_{it} \div A_{it-1} = [\alpha_{it} + B_{11} (1 \div A_{it-1}) + B_{12}((\Delta REV_{it} - \Delta REG_{it}) \div A_{it-1}) + B_{13}(PPE_{it} \div A_{it-1}) + \varepsilon_{it}]$$

حيث أن:

$NEDAC_{it}$ : الاستحقاقات غير الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)

٤. تحديد الاستحقاقات الاختيارية من خلال الفرق بين إجمالي الاستحقاقات والاستحقاقات غير الاختيارية كما في المعادلة التالية:

$$EDAC_{it} = TAC_{it} - NEDAC_{it}$$

حيث أن:

$EDAC_{it}$ : الاستحقاقات الاختيارية للشركة (i) في الفترة (t)

٥. حساب القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية لشركات العينة خلال فترة الدراسة ومتوسط هذه القيمة، فإذا كانت القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية السنوية أقل من متوسطها فهذا يشير إلى عدم قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح خلال تلك السنة وما يستتبعه من ارتفاع مستوى جودة الاستحقاقات الاختيارية والتعبير عنها بمتغير وهمي (١)، أما إذا كانت القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية السنوية أكبر من متوسطها فهذا يشير إلى قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح خلال تلك السنة وما يستتبعه من انخفاض مستوى جودة الاستحقاقات الاختيارية والتعبير عنها بمتغير وهمي (صفر).

٣- مصادر جمع البيانات

تم الحصول على البيانات اللازمة لاختبار فروض الدراسة عن طريق التقارير الصادرة من الشركات محل الدراسة عن الفترة المالية من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٦م، وتتمثل تلك التقارير في قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وتقرير مراجع

الحسابات للتعرف على مدى ضعف نظام الرقابة الداخلية للشركات محل الدراسة.

#### ٤- الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة

تم اختبار مدى صحة فرضيات الدراسة التطبيقية اعتماداً على الأساليب الإحصائية التالية:

١. تحليل ارتباط سبيرمان Spearman Correlation لتحديد اتجاه وقوة العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية، فضلاً عن تقدير المساهمة النسبية بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية.

٢. تحليل الانحدار المرحلي Stepwise Regression لبناء نموذج لتقدير جودة الاستحقاقات الاختيارية مكون من أهم العوامل المؤثرة في جودة الاستحقاقات الاختيارية.

٣. تحليل التمايز Discriminate Analysis لقياس الفروق المعنوية بين الشركات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية في ضوء العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية وذلك بغرض تحديد مدى قدرة المتغير على استخدامه في التمييز بين الشركات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية.

#### حادى عشر: تحليل نتائج الدراسة

قامت الدراسة بتوظيف البيانات التي تم الحصول عليها بهدف تحديد أثر ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية بغرض الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة الأرباح في شركات قطاع العقارات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرى وما يستتبعه من زيادة موثوقية التقارير المالية، وقد اعتمدت الدراسة على استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في أسلوب تحليل الارتباط، أسلوب تحليل الانحدار المرحلي، وأسلوب

تحليل التمايز بغرض تحليل البيانات واختبار مدى صحة فرضيات الدراسة واستخلاص نتائجها، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

### ١- اختبار صلاحية بيانات الدراسة

لفحص مدى صلاحية بيانات الدراسة للتحليل الاحصائي يتم اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي، اختبار مدى وجود مشكلة التداخل الخطى فى نموذج الدراسة، فضلاً عن اختبار مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتى التى تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

#### ١/١/١ اختبار التوزيع الطبيعي

لفحص مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي فقد اعتمدت الدراسة على كل من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk، حيث تتبع المتغيرات التوزيع الطبيعي إذا كانت قيمة معنوية الاختبار (Sig.) أكبر من ٠.٠٥ (خواجة ويشير، ٢٠٠٣؛ بالانت، ٢٠٠٦)، ويمكن توضيح اختبار مدى تبعية متغيرات الدراسة للتوزيع الطبيعي من خلال الجدول رقم (٣) التالى:

#### جدول رقم (٣)

#### نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

Shapiro-Wilk		Kolmogorov-Smirnov		المتغير	رمز المتغير
المعنوية	الاحصائية	المعنوية	الاحصائية		
٠.٠٠٠٠	٠.٨٧٦	٠.٠٠٠٠	٠.٢٢٨	الحجم	X <sub>2</sub>
٠.٠٠٠٠	٠.٨٥٧	٠.٠٠٠٠	٠.٢١٦	الرافعة المالية	X <sub>3</sub>
٠.٠٠٠٠	٠.٣٢٤	٠.٠٠٠٠	٠.٤٨١	تقلب المبيعات	X <sub>4</sub>
٠.٠٠٠٠	٠.٢٦٦	٠.٠٠٠٠	٠.٤٢٦	تقلب التدفقات النقدية	X <sub>5</sub>
٠.٠٠٠٠	٠.١٩٨	٠.٠٠٠٠	٠.٥١١	دورة التشغيل	X <sub>6</sub>
٠.٠٠٧٤	٠.٩٥٤	٠.٢٠٠	٠.١٠١	العمر	X <sub>7</sub>

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (٣) لوحظ أن قيمة المعنوية لكل من اختبار Kolmogorov-Smirnov، واختبار Shapiro-Wilk أقل من (٠.٠٥) مما

يشير إلى عدم اقتراب المتغيرات المتصلة من التوزيع الطبيعي باستثناء العمر حيث كانت قيمة معنوية الاختبار (٠.٠٧٤ ، ٠.٢٠٠) على الترتيب، أما فيما يتعلق بالمتغيرات الوهمية فإنها ذات قيم ثنائية التوزيع لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

### ٢/١/١ اختبار التداخل الخطي

. يتم اجراء اختبار التداخل الخطي Multicollinearity لفحص مدى وجود مشكلة التداخل الخطي فى النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى ضعف قدرة نموذج الدراسة فى تفسير الأثر على المتغير التابع، ويتم اجراء هذا الاختبار باستخدام مقياس Collinearity Diagnostics حيث يتم تحديد قيمة تضخم التباين Variance Inflation Factor (VIF) وقيمة التباين المسموح به Tolerance، فإذا كانت قيمة تضخم التباين أقل من (١٠) وقيمة التباين المسموح به أكبر من (٠.٠٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي فى نموذج الدراسة (O'Brien, 2007)، ويمكن توضيح مدى وجود مشكلة التداخل الخطي فى نموذج الدراسة من خلال الجدول رقم (٤) التالى:

### جدول رقم (٤)

#### نتائج اختبار التداخل الخطي

رمز المتغير	المتغير	تضخم التباين	التباين المسموح به
X <sub>1</sub>	ضعف الرقابة الداخلية	٢.٣٩٩	٠.٤١٧
X <sub>2</sub>	الحجم	٧.٦٩٠	٠.١٣٠
X <sub>3</sub>	الرافعة المالية	١.٦٠٩	٠.٦٢٢
X <sub>4</sub>	تقلب المبيعات	١.١٦٩	٠.٨٥٦
X <sub>5</sub>	تقلب التدفقات النقدية	١.١٥٧	٠.٨٦٤
X <sub>6</sub>	دورة التشغيل	١.٠٧٧	٠.٩٢٩
X <sub>7</sub>	العمر	٣.٥٤٤	٠.٢٨٢
X <sub>8</sub>	الخسائر	١.٣١٧	٠.٧٥٩
X <sub>9</sub>	حجم مكتب المراجعة	٤.٠٥٥	٠.٢٤٧

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي



باستقراء نتائج الجدول رقم (٤) لوحظ أن قيم تضخم التباين لضعف الرقابة الداخلية والمتغيرات الحاكمة أقل من (١٠)، كما أن قيم التباين المسموح به أكبر من (١٠٠٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطى وقوة نموذج الدراسة في تفسير الأثر على جودة الاستحقاقات الاختيارية.

### ٣/١/١ اختبار الارتباط الذاتي

يتم إجراء اختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation لفحص مدى وجود مشكلة الارتباط الذاتي في النموذج حيث تؤدي هذه المشكلة إلى أثر غير حقيقي للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويتم إجراء هذا الاختبار باستخدام قيمة Durbin Watson (D-W) فإذا كانت هذه القيمة تتراوح بين (١.٥ : ٢.٥) فهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة (Basheer, 2003)، وبإجراء اختبار الارتباط الذاتي لوحظ أن قيمة (D-W) تعادل (١.٦٢٦) وهي تقع داخل المدى (١.٥ : ٢.٥) مما يشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي التي تؤثر على دقة نتائج نموذج الدراسة.

### ٢- التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

اعتمدت الدراسة في التحليل الوصفي على تقسيم متغيرات الدراسة إلى متغيرات متصلة ومتغيرات منفصلة كما يلي:

#### ١/٢ المتغيرات المتصلة

تتمثل المتغيرات المتصلة للدراسة في الحجم، الرافعة المالية، تقلب المبيعات، تقلب التدفقات النقدية، دورة التشغيل، والعمر، ويمكن توضيح التحليل الوصفي لتلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥)

نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المتصلة

الانحراف المعياري	الحد الأعلى	الحد الأدنى	المتوسط	المتغير	رمز المتغير
٢.٤٨	٢٤.٧٤	١٧.٠١	٢٠.٠٧	الحجم	X <sub>2</sub>
٠.٢٥	١.٦١	٠.٤١	٠.٧٥	الرافعة المالية	X <sub>3</sub>
٠.٧٧	٣.٦٦	٢.٧٩-	٠.٧٢-	تقلب المبيعات	X <sub>4</sub>
١.٠١	١٨.٢٤	١١.٥٦	١١.٩٨	تقلب التدفقات النقدية	X <sub>5</sub>
٠.٠٩	٠.٦٠	٣.٦٨-	١.٣٣-	دورة التشغيل	X <sub>6</sub>
٠.٢١	٢.١٧	١.٣٤	١.٧٦	العمر	X <sub>7</sub>

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

باستقراء بيانات الجدول رقم (٥) لوحظ ارتفاع متوسط حجم الشركات محل الدراسة حيث بلغ (٢٠.٠٧)، وبمقارنة متوسط حجم الشركات للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغ متوسط حجم الشركات (٢٢.٥) في دراسة (Ji, et al., 2017)، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة حيث بلغ متوسط حجم الشركات (٦.٨٦) في دراسة (Ittonen, 2010)، كما بلغ (٥.٩٤) في دراسة (Ashbaugh-Skaife, et al., 2009).

كما لوحظ انخفاض متوسط الرافعة المالية حيث بلغ (٠.٧٥) مما يشير إلى كفاية مصادر التمويل الداخلية وانخفاض اعتماد الشركات محل الدراسة على الديون في تلبية احتياجاتها التمويلية، وبمقارنة متوسط الرافعة المالية للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة لوحظ وجود تقارب مع بعض الدراسات السابقة حيث بلغ متوسط الرافعة المالية (٠.٧٨) في دراسة (Sun, 2016)، وبلغ (٠.٦٢) في دراسة (Feng, et al., 2011)، إلا أنه لوحظ وجود اختلاف بين الدراسة الحالية ودراسة (Ashbaugh-Skaife, et al., 2009) حيث بلغ متوسط الرافعة المالية (١.٩٩).

كما بلغ متوسط تقلب المبيعات خلال فترة الدراسة (٠.٧٢) وبمقارنة متوسط تقلب المبيعات للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة لوحظ ارتفاع متوسط تقلب المبيعات للشركات محل الدراسة حيث بلغ (٠.٢٣) في دراسة (Gray, et al., 2009)، كما بلغ (٠.٢٩) في دراسة (Doyle, et al., 2007b)، بينما بلغ متوسط تقلب التدفقات النقدية خلال فترة الدراسة (١١.٩٨) وبمقارنة متوسط تقلب التدفقات النقدية للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة لوحظ ارتفاع متوسط تقلب التدفقات النقدية للشركات محل الدراسة حيث بلغ (٠.١٩) في دراسة (Lu, et al., 2011)، كما بلغ (٠.١١) في دراسة (Doyle, et al., 2007b).

في حين بلغ متوسط دورة التشغيل خلال فترة الدراسة (١.٣٣) ويتقارب هذا المتوسط مع دراستي كل من (Perotti & Wagenhofer, 2014; Gray, et al., 2009) حيث بلغ متوسط دورة التشغيل (٤.٤٨، ٤.٧٤) على الترتيب، كما بلغ متوسط عمر الشركات محل الدراسة (١.٧٦) وبمقارنة متوسط عمر الشركات للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة لوحظ أن عمر الشركات محل الدراسة أحدث نسبياً حيث بلغ متوسط العمر (١٤.٢٠) في دراسة (Lu, et al., 2011)، كما بلغ (١٥.٠٧) في دراسة (Ji, et al., 2017).

## ٢/٢ المتغيرات المنفصلة

تتمثل متغيرات الدراسة المنفصلة في المتغيرات الوهمية التي يتم التعبير عنها بالقيمتين (١) أو (صفر)، وتتكون تلك المتغيرات من ضعف الرقابة الداخلية، الخسائر، حجم مكتب المراجعة، وجودة الاستحقاقات الاختيارية، ويمكن توضيح التحليل الوصفي لتلك المتغيرات من خلال الجدول رقم (٦) التالي:

جدول رقم (٦)

نتائج التحليل الوصفي للمتغيرات المنفصلة

رمز المتغير	المتغير	مشاهدات متحققة (١)		مشاهدات غير متحققة (صفر)	
		النسبة	العدد	النسبة	العدد
X <sub>1</sub>	ضعف الرقابة الداخلية	٤٤.٤	٢٠	٥٥.٦	٢٥
X <sub>8</sub>	الخسائر	٢٢.٢	١٠	٧٧.٨	٣٥
X <sub>9</sub>	حجم مكتب المراجعة	٤٤.٤	٢٠	٥٥.٦	٢٥
Y	جودة الاستحقاقات الاختيارية	٦٠	٢٧	٤٠	١٨

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

باستقراء بيانات الجدول رقم (٦) لوحظ أن نسبة الشركات التي تعاني من ضعف الرقابة الداخلية بلغت (٤٤.٤%)، حيث بلغ عدد المشاهدات التي تضمنت تقرير مراجع حسابات ذات رأي متحفظ (٢٠) مشاهدة من إجمالي (٤٥) مشاهدة، في حين بلغ عدد المشاهدات التي تضمنت تقرير مراجع حسابات ذات رأي نظيف (٢٥) مشاهدة بنسبة (٥٥.٦%)، وبمقارنة نسبة ضعف الرقابة الداخلية للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة لوحظ وجود اختلاف بين الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة حيث بلغت نسبة ضعف الرقابة الداخلية (١٦.٤%) في دراسة (Chan, et al., 2007)، كما بلغت (١٨.٤%) في دراسة (Sun, 2016) وهو ما يعكس ارتفاع نسبة ضعف الرقابة الداخلية للشركات محل الدراسة، مما يتطلب ضرورة زيادة التزام الشركات محل الدراسة بتطبيق مبادئ الحوكمة، توفير الامكانيات المادية والبشرية اللازمة، استخدام تكنولوجيا المعلومات، فضلاً عن ضرورة قيام الجهات المسؤولة عن إصدار معايير المراجعة المصرية بإصدار معيار مراجعة يتناول تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية بما يتفق مع متطلبات المنظمات المهنية الدولية.

كما لوحظ انخفاض نسبة الشركات التي حققت خسائر خلال فترة الدراسة حيث بلغ عدد المشاهدات التي تضمنت خسائر في قائمة الدخل (١٠) مشاهدات بنسبة (٢٢.٢%)، بينما بلغ عدد المشاهدات التي تضمنت أرباح في قائمة الدخل (٣٥) مشاهدة بنسبة (٧٧.٨%)، كما بلغ عدد المشاهدات التي تضمنت مراجعة التقارير المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأربع الكبرى (٢٠) مشاهدة بنسبة (٤٤.٤%)، بينما بلغ عدد المشاهدات التي تضمنت مراجعة التقارير المالية بواسطة مكاتب المراجعة الأخرى (٢٥) مشاهدة بنسبة (٥٥.٦%).

في حين لوحظ أن عدد المشاهدات التي تضمنت انخفاض القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية عن متوسطها وارتفاع مستوى جودة الاستحقاقات الاختيارية خلال تلك الفترة (٢٧) مشاهدة بنسبة (٦٠%)، بينما بلغ عدد المشاهدات التي تضمنت زيادة القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية عن متوسطها وانخفاض مستوى جودة الاستحقاقات الاختيارية خلال تلك الفترة (١٨) مشاهدة بنسبة (٤٠%)، وبمقارنة نسبة جودة الاستحقاقات الاختيارية للدراسة الحالية مع الدراسات السابقة لوحظ وجود اختلاف بين الدراسة الحالية وبعض الدراسات السابقة حيث بلغت نسبة جودة الاستحقاقات الاختيارية (٧٣%) في دراسة (Jenkins, et al., 2006)، وبلغت (٨١%) في دراسة (Gray, et al., 2009)، كما بلغت (٨٢%) في دراسة (Mcinnis & Collins, 2011)، وهو ما يعكس انخفاض مستوى جودة الاستحقاقات الاختيارية للشركات محل الدراسة، وقد يرجع ذلك إلى ارتفاع نسبة ضعف الرقابة الداخلية للشركات محل الدراسة التي بلغت (٤٤.٤%).

### ٣- تحليل علاقة الارتباط بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية

لتحليل علاقة الارتباط وتقدير المساهمة النسبية بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية، يتم التحقق من مدى صحة الفرض الأول القائل بأنه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل ارتباط سبيرمان لاختبار مدى صحة هذا الفرض حيث يهدف إلى تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية، فضلاً عن تقدير المساهمة النسبية لضعف الرقابة الداخلية، ويوضح الجدول رقم (٧) قيم الارتباط والمساهمة النسبية لضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية على النحو التالي:

#### جدول رقم (٧)

قيم الارتباط بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية

رمز المتغير	المتغير	جودة الاستحقاقات الاختيارية (٧)	
		R	R <sup>2</sup> (%)
X <sub>1</sub>	ضعف الرقابة الداخلية	-٠.٣٧٤	١٣.٩٩
X <sub>2</sub>	الحجم	-٠.٣٤٣	١١.٧٦
X <sub>3</sub>	الرافعة المالية	٠.٦٧٢	٤٥.١٦
X <sub>4</sub>	تقلب المبيعات	٠.٠٠٥	٠.٠٠٢
X <sub>5</sub>	تقلب التدفقات النقدية	٠.١٤٨	٢.١٩
X <sub>6</sub>	دورة التشغيل	-٠.١٣١	١.٧٢
X <sub>7</sub>	العمر	٠.٤٨٠	٢٣.٠٤
X <sub>8</sub>	الخصائر	-٠.٣١٢	٩.٧٣
X <sub>9</sub>	حجم مكتب المراجعة	٠.٨٢٧	٦٨.٣٩

\*\* ارتباط معنوي عند مستوى ١% \* ارتباط معنوي عند مستوى ٥%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص بيانات الجدول رقم (٧) لوحظ وجود علاقة ارتباط طردية بين كل من (حجم مكتب المراجعة، الرافعة المالية، والعمر) وجودة الاستحقاقات الاختيارية وذلك عند مستوى ١% بمعاملات ارتباط (٠.٨٢٧، ٠.٦٧٢، ٠.٤٨٠) على الترتيب، وقد ترجع العلاقة الطردية بين حجم مكتب المراجعة وجودة الاستحقاقات الاختيارية إلى أن القيام بعملية المراجعة من جانب أحد مكاتب المراجعة الكبرى يؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح وما يستتبعه من ارتفاع جودة الاستحقاقات الاختيارية نظراً لما تتميز به تلك المكاتب من الخبرة ومتابعة مستجدات معايير المحاسبة والمراجعة، السمعة الجيدة التي تدفعها إلى اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح دون مراعاة الجوانب المادية وفقدان العملاء، توافر الموارد والامكانيات اللازمة للقيام بعملية المراجعة، فضلاً عن توافر الكفاءة والمهارة والتدريب الجيد للقائمين بعملية المراجعة ويتفق ذلك مع دراسة (Lin & Hwang, 2010)، إلا أن ذلك يختلف مع دراستي كل من (Arthur, et al., 2015; Yasar, 2013) حيث خلصتا إلى وجود علاقة عكسية بين حجم مكتب المراجعة وجودة الاستحقاقات الاختيارية.

كما قد ترجع العلاقة الطردية بين الرافعة المالية وجودة الاستحقاقات الاختيارية إلى أن زيادة نسبة الديون كأحد مصادر التمويل تؤدي إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح وما يستتبعه من ارتفاع جودة الاستحقاقات الاختيارية نظراً لزيادة الرقابة على الشركة من جانب الدائنين والتحقق من ارتفاع فعالية نظام الرقابة الداخلية ويتفق ذلك مع دراستي كل من (Li, et al., 2012; Gray, ) (et al., 2009).

أما العلاقة الطردية بين العمر وجودة الاستحقاقات الاختيارية فقد ترجع إلى أن الشركات الأكبر عمراً لديها تراكم من الخبرات المطلوبة للحد من ممارسات إدارة الأرباح لما تمتلكه من نظام رقابة داخلية فعال وما يستتبعه من ارتفاع

جودة الاستحقاقات الاختيارية، إلا أن ذلك يختلف مع دراسة (Lu, et al., 2011) التي خلصت إلى وجود علاقة عكسية بين العمر وجودة الاستحقاقات الاختيارية.

كما لوحظ وجود علاقة ارتباط عكسية بين كل من (ضعف الرقابة الداخلية، الحجم، والخسائر) وجودة الاستحقاقات الاختيارية وذلك عند مستوى ٥% بمعاملات ارتباط (-٠.٣٧٤، -٠.٣٤٣، -٠.٣١٢) على الترتيب، وقد ترجع العلاقة العكسية بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية إلى أن ضعف الرقابة الداخلية يمكن أن يؤدي إلى حدوث أخطاء متعمدة أو غير متعمدة في التقديرات المحاسبية التي تسمح بإدخال التحيز في قيمة الاستحقاقات وما يستتبعه من التأثير السلبي على جودة الاستحقاقات وانخفاض موثوقية التقارير المالية ويتفق ذلك مع دراستي كل من (Lu, et al., 2011; Foster & Shastri, 2013)، (Epps & Guthrie, 2010)، إلا أنه يختلف مع دراسة (Foster & Shastri, 2013)، ويفحص أوجه ضعف الرقابة الداخلية في الشركات محل الدراسة لوحظ أنها تتمثل في التالي:

١. عدم صحة التقديرات المحاسبية لبعض البنود كالمخزون، خسائر انخفاض قيمة الأصول، والأعمار الإنتاجية لبعض بنود الأصول الثابتة.
٢. عدم كفاية مخصص الديون المشكوك في تحصيلها لمواجهة المتأخرات لدى العملاء، فضلاً عن عدم تدعيم مخصص الضرائب لمقابلة الالتزامات الضريبية.
٣. عدم تدعيم مخصص المطالبات من خلال عدم تكوين مخصص لمواجهة القضايا المرفوعة ضد الشركة من الغير.
٤. عدم الالتزام ببعض معايير المحاسبة المصرية مثل اثبات الاستثمارات في الشركات الشقيقة بطريقة التكلفة بما يخالف معيار المحاسبة المصري



رقم (١٨) الخاص بالمحاسبة عن الاستثمار فى الشركات الشقيقة، وعدم تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (١١) حول تحقق الإيراد.

٥. اغفال بعض البنود وعدم اثباتها فى الدفاتر، أو وجود مبالغ متنازع عليها ضمن الإيرادات .

٦. اهمال تجميع المعلومات التى تمكن الشركة من الإفصاح عن تأثير الأحداث الجارية على الأصول والالتزامات ونتائج الأعمال خلال الفترات المالية المستقبلية.

كما قد ترجع العلاقة العكسية بين الحجم وجودة الاستحقاقات الاختيارية إلى أن الشركات كبيرة الحجم قادرة على ممارسات إدارة الأرباح بما لديها من أصول متاحة وإدارة قوية تستطيع اختراق نظم الرقابة الداخلية الفعالة، فضلاً عن الضغوط التى تقع عليها لتلبية توقعات المحللين الماليين عن الأرباح، تحسين أسعار الأسهم، وإخفاء الظروف المالية غير المرغوب فيها، ويتفق ذلك مع دراسة (Uwuigbe, et al., 2015)، إلا أنه يختلف مع دراسة (Lu, et al., 2011) التى خلصت إلى وجود علاقة طردية بين الحجم وجودة الاستحقاقات الاختيارية.

أما العلاقة العكسية بين الخسائر وجودة الاستحقاقات الاختيارية فقد ترجع إلى أن تحقيق الشركة لخسائر يؤدي إلى ضعف الموارد اللازمة لتفعيل نظام الرقابة الداخلية وزيادة قدرة الإدارة على ممارسات إدارة الأرباح وما يستتبعه من انخفاض جودة الاستحقاقات الاختيارية ويتفق ذلك مع دراسة (Arthur, et al., 2015).

بينما لوحظ عدم وجود علاقات ارتباط معنوية بين كل من (تقلب المبيعات، تقلب التدفقات النقدية، ودورة التشغيل)، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض معدل التغير لتلك العوامل بالنسبة للشركات محل الدراسة.

كما يوضح الجدول رقم (٧) اختلاف المساهمة النسبية للعوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية حيث تراوحت بين (٠.٠٠٢٪، ٦٨.٣٩٪) مما يشير إلى وجود تباين واضح بينها، حيث لوحظ ارتفاع درجة المساهمة النسبية لكل من (حجم مكتب المراجعة، الرفعة المالية، والعمر) التي بلغت (٦٨.٣٩٪، ٤٥.١٦٪، ٢٣.٠٤٪)، بينما كان كل من (ضعف الرقابة الداخلية، الحجم، والخسائر) على درجة مساهمة نسبية متوسطة بلغت (١٣.٩٩٪، ١١.٧٦٪، ٩.٧٣٪) على الترتيب، في حين كان كل من (تقلب التدفقات النقدية، دورة التشغيل، وتقلب المبيعات) على درجة مساهمة نسبية منخفضة بلغت (٢.١٩٪، ١.٧٢٪، ٠.٠٠٢٪) على الترتيب، وقد يرجع ذلك إلى عدم معنوية معامل الارتباط بين تلك العوامل وجودة الاستحقاقات الاختيارية.

يتبين مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الأول القائل بأنه "لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة احصائية بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية" حيث أثبتت الدراسة وجود ستة عوامل ترتبط ارتباطاً معنوياً بجودة الاستحقاقات الاختيارية وهي (حجم مكتب المراجعة، الرفعة المالية، العمر، ضعف الرقابة الداخلية، الحجم، والخسائر) مما يشير إلى أهمية الاعتماد على هذه العوامل في تقدير جودة الاستحقاقات الاختيارية بدقة عالية.

٤- اختبار مدى تأثير ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية

لاختبار مدى تأثير ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثانى القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب الانحدار المرحلى

Stepwise Regression لتحديد أهم العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية لغرض صياغة نموذج مكون من أهم العوامل التي يمكن من خلالها تقدير جودة الاستحقاقات الاختيارية بدقة عالية، ويمكن توضيح نتائج تحليل الانحدار المرحلي لأهم العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية من خلال الجدول رقم (٨) التالي:

### جدول رقم (٨)

#### نتائج تحليل الانحدار المرحلي لأهم العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية

الترتيب	المعنوية	الخطأ القياسي	معامل الانحدار	المتغير	رمز المتغير
١	٠.٠٠٠٠	٠.٠١٠	٠.٠٤٤	حجم مكتب المراجعة	X <sub>9</sub>
٢	٠.٠٠٠٠	٠.٠٥٣	٠.٣١٩	الرافعة المالية	X <sub>3</sub>
٣	٠.٠٠٠٠	٠.٠٥٣	٠.٢٥١	العمر	X <sub>7</sub>
٤	٠.٠٠٠٢	٠.٠٢٧	٠.٠٩١-	الخسائر	X <sub>8</sub>
٥	٠.٠٣٩	٠.٠٢٤	٠.٠٥٢-	ضعف الرقابة الداخلية	X <sub>1</sub>
١.٠٩٧-				الثابت	
مقاييس تقييم دقة تقدير جودة الاستحقاقات الاختيارية					
٠.٨٠٨				معامل الارتباط المتعدد (R)	
% ٦٥.٣				معامل التحديد (R <sup>2</sup> )	
% ٦٠.٩				معامل التحديد المعدل (R <sup>2</sup> adj.)	
(٣٩,٥)				درجات الحرية (df)	
**١٤.٧٠٨				F المحسوبة	
٣.٥١				F الجدولية	
٠.٠٠٠٠				المعنوية (sig.)	

\*\* معنوي عند مستوى ١%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (٨) لوحظ أن تحليل الانحدار المرحلي قام بتحديد أهم العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية التي لا يوجد بينها ارتباط ذاتي لبناء النموذج وهي (حجم مكتب المراجعة، الرافعة المالية ، العمر، الخسائر، وضعف الرقابة الداخلية)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات الخاصة بتلك العوامل من شركة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وما يستتبعه من زيادة المساهمة النسبية لها في تقدير جودة الاستحقاقات الاختيارية، كما استبعد تحليل الانحدار المرحلي كل من (الحجم، ثقل المبيعات، ثقل التدفقات النقدية، ودورة التشغيل) وذلك لعدم وجود ارتباط قوى ومعنوى مع جودة الاستحقاقات الاختيارية، وقد يرجع ذلك إلى انخفاض معدل التغير الخاص بتلك المتغيرات من شركة إلى أخرى خلال فترة الدراسة وما يستتبعه من ضعف المساهمة النسبية لها في تقدير جودة الاستحقاقات الاختيارية، ويمكن صياغة نموذج الانحدار بين العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية كما يلي:

$$Y = -1.097 + 0.044 X_9 + 0.319 X_3 + 0.251 X_7 - 0.091 X_8 - 0.052 X_1$$

كما يتبين من نتائج تقييم دقة نموذج الانحدار المرحلي على تقدير جودة الاستحقاقات الاختيارية أن قيمة معامل الارتباط المتعدد بلغت (٠.٨٠٨) والمساهمة النسبية لها بلغت (٦٥.٣%)، وقد يرجع ذلك إلى زيادة التغيرات في العوامل التي تم اختيارها في تحليل الانحدار المرحلي خلال فترة الدراسة والمتمثلة في (حجم مكتب المراجعة، الرافعة المالية، العمر، الخسائر، وضعف الرقابة الداخلية)، كما لوحظ تقارب قيمة معامل التحديد التي بلغت (٦٥.٣%) مع قيمة معامل التحديد المعدل التي بلغت (٦٠.٩%) مما يشير إلى أن حجم

عينة الدراسة كان مناسباً للاعتماد عليه في تحليل النتائج وتعميمها، فضلاً عن دقة النموذج واستقلالية العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية، كما بلغت قيمة F المحسوبة (١٤.٧٠٨) وهى أكبر من قيمة F الجدولية التى بلغت (٣.٥١) عند مستوى ١%، مما يشير إلى أنه يمكن رفض الفرض الثانى القائل بأنه "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية"، حيث أثبتت الدراسة أن هناك خمسة عوامل أساسية تؤثر على جودة الاستحقاقات الاختيارية وبالتالي يمكن الاعتماد عليها فى صياغة نموذج لتقدير جودة الاستحقاقات الاختيارية.

#### ٥- اختبار الفروق المعنوية بين الشركات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية

لفحص الفروق المعنوية بين الشركات محل الدراسة وفقاً لضعف الرقابة الداخلية فى ضوء العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية، يتم التحقق من مدى صحة الفرض الثالث القائل بأنه "لا توجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين الشركات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية فى ضوء العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية"، وقد اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل التمايز Discriminant Analysis لتقدير الأوزان النسبية لمتغيرات الدراسة بغرض تحديد مدى قدرة المتغير على استخدامه فى التمييز بين الشركات محل الدراسة وفقاً لضعف الرقابة الداخلية، ويمكن توضيح نتائج الفروق المعنوية بين الشركات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية من خلال الجدول رقم (٩) التالى:

جدول رقم (٩)

نتائج تحليل التباين لقياس الفروق المعنوية بين الشركات

رمز المتغير	المتغير	ويلكس لامدا	ف	المعنوية
X <sub>2</sub>	الحجم	٠.٨٣٦	٨.٤٤٦	٠.٠٠٦
X <sub>3</sub>	الرافعة المالية	٠.٧٩٠	١١.٤٢٦	٠.٠٠٢
X <sub>4</sub>	تقلب المبيعات	٠.٩٤٧	٢.٤٢٢	٠.١٢٧
X <sub>5</sub>	تقلب التدفقات النقدية	٠.٩٩٥	٠.٢٣٧	٠.٦٢٩
X <sub>6</sub>	دورة التشغيل	٠.٩٥١	٢.١٩٧	٠.١٤٦
X <sub>7</sub>	العمر	١.٠٠٠	٠.٠٠١	٠.٩٧٦
X <sub>8</sub>	الخسائر	٠.٩٧٦	١.٠٦٤	٠.٣٠٨
X <sub>9</sub>	حجم مكتب المراجعة	٠.٩٦٤	١.٦١٠	٠.٢١١
Y	جودة الاستحقاقات الاختيارية	٠.٩٨٨	٠.٥٣١	٠.٤٧٠
مقاييس اختبار معنوية تقييم دقة نموذج التمايز				
	قيمة ايجن الإجمالية		١٠٠	
	معامل ارتباط التوافق		٠.٧٨٨	
	مربع ارتباط التوافق		%٦٢.٠٩	
	ويلكس لامدا		٠.٣٧٩	
	مربع كاي		٣٧.٣٧٤	
	المعنوية (sig.)		٠.٠٠٠	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

بفحص نتائج الجدول رقم (٩) لوحظ وجود فروق معنوية بين الشركات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية حيث أشارت نتائج تحليل التباين إلى وجود فروق عالية المعنوية عند مستوى ١% لكل من (الحجم، والرافعة المالية) مما يعكس الأهمية النسبية لهما ومساهمتها في القدرة التفسيرية لدالة التمايز، ويتضح ذلك من ارتفاع قيمة (ف) التي بلغت (٨.٤٤٦، ١١.٤٢٦) على الترتيب، بالإضافة إلى انخفاض قيمة ويلكس لامدا التي بلغت (٠.٨٣٦، ٠.٧٩٠) على الترتيب، مما يشير إلى امكانية استخدام كل من الحجم والرافعة المالية في التمييز بين الشركات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية.

كما يتضح من نتائج اختبار معنوية تقييم دقة نموذج التمايز أن قيمة ايجن بلغت (١٠٠) وهى تمثل ١٠٠% من التباين المفسر مما يشير إلى دقة دالة التمايز، كما يتبين أن معامل ارتباط التوافق Canonical Correlation عالى المعنوية وموجب بقيمة (٠.٧٨٨) مما يشير إلى أن المتغيرات الخاصة بدالة التصنيف يمكن الاعتماد عليها فى الحكم على جودة العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية، كما لوحظ ارتفاع قيمة مربع ارتباط التوافق التى بلغت (٦٢.٠٩%)، فضلاً عن انخفاض قيمة ويلكس لامدا التى بلغت (٠.٣٧٩) وهى تمثل دالة عالية المعنوية باستخدام مربع كاي بقيمة (٣٧.٣٧٤) مما يشير إلى ارتفاع القدرة التصنيفية لنموذج التمايز بين الشركات محل الدراسة وفقاً لضعف الرقابة الداخلية.

يتبين مما سبق أنه يمكن رفض الفرض الثالث القائل بأنه "لا توجد دالة تمايز ذات دلالة إحصائية بين الشركات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية فى ضوء العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية"، حيث خلصت الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين كل من الحجم والرافعة المالية مما يشير إلى امكانية استخدامهما فى التمييز بين الشركات محل الدراسة حيث يساهما بدرجة كبيرة فى القدرة التفسيرية لدالة التمايز.

#### ثانى عشر: نتائج الدراسة

استهدفت الدراسة تحديد أثر ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية بغرض الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة الأرباح وما يستتبعه من زيادة موثوقية التقارير المالية وذلك من خلال دراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وجودة الاستحقاقات الاختيارية، تحديد أثر ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية، فضلاً عن دراسة

وتحليل مدى الاختلاف بين شركات قطاع العقارات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية فى ضوء العوامل المؤثرة على جودة الاستحقاقات الاختيارية، وفى ضوء ذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تناولها على النحو التالى:

١. ارتفاع نسبة ضعف الرقابة الداخلية فى شركات قطاع العقارات محل الدراسة المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى التى بلغت (٤٤.٤%) حيث لوحظ ارتفاع نسبة ضعف الرقابة الداخلية لشركات العينة عن الشركات المقيدة فى العديد من أسواق الأوراق المالية الأخرى.
٢. انخفاض مستوى جودة الاستحقاقات الاختيارية فى شركات قطاع العقارات محل الدراسة المقيدة فى سوق الأوراق المالية المصرى التى بلغت (٦٠%) حيث لوحظ انخفاض مستوى جودة الاستحقاقات الاختيارية لشركات العينة عن الشركات المقيدة فى العديد من أسواق الأوراق المالية الأخرى.
٣. وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين كل من (حجم مكتب المراجعة، الرافعة المالية، والعمر) وجودة الاستحقاقات الاختيارية عند مستوى ١%، فضلاً عن وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين كل من (ضعف الرقابة الداخلية، الحجم، والخسائر) وجودة الاستحقاقات الاختيارية عند مستوى ٥%، مما يشير إلى أهمية الاعتماد على هذه العوامل فى تقدير جودة الاستحقاقات الاختيارية بدقة عالية.
٤. امكانية صياغة نموذج لتقدير جودة الاستحقاقات الاختيارية اعتماداً على خمسة عوامل أساسية تؤثر على جودة الاستحقاقات الاختيارية وتتمثل تلك العوامل فى (حجم مكتب المراجعة، الرافعة المالية، العمر، الخسائر،



وضعف الرقابة الداخلية) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط المتعدد لها (٠.٨٠٨).

٥. صلاحية كل من الحجم والرافعة المالية في التمييز بين شركات قطاع العقارات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية نتيجة لوجود فروق معنوية عند مستوى ١% بينهما وجودة الاستحقاقات الاختيارية حيث بلغت قيمة معامل ارتباط التوافق لدالة التمايز (٠.٧٨٨)، وبلغت قيمة مربع ارتباط التوافق (٦٢.٠٩%)، في حين بلغت قيمة ويلكس لامدا (٠.٣٧٩) وهي دالة عند مستوى عالى المعنوية باستخدام مربع كاي التى بلغت (٣٧.٣٧٤)، مما يشير إلى الأهمية النسبية لكل من الحجم والرافعة المالية وامكانية استخدامهما في التمييز بين الشركات وفقاً لضعف الرقابة الداخلية حيث يساهما بدرجة كبيرة في القدرة التفسيرية لدالة التمايز.

### ثالث عشر: توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التى توصلت إليها الدراسة فإنه يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التالية:

١. ضرورة قيام شركات قطاع العقارات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرى بتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال زيادة الالتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، توفير الامكانيات المادية والبشرية اللازمة، واستخدام تكنولوجيا المعلومات.
٢. ضرورة قيام شركات قطاع العقارات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرى بتحسين مستوى جودة الاستحقاقات الاختيارية عن طريق العديد من الاجراءات التى تحد من ممارسات إدارة الأرباح وتساعد على زيادة موثوقية التقارير المالية والتي تتمثل في تكليف أحد مكاتب المراجعة

الكبرى للقيام بعملية المراجعة، توفير الموارد المادية والبشرية لتحسين فعالية نظام الرقابة الداخلية، فضلاً عن زيادة الالتزام بمتطلبات معايير المحاسبة المصرية.

٣. ضرورة قيام الجهات المسؤولة عن إصدار معايير المراجعة المصرية بإصدار معيار مراجعة يتناول تقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية ويحدد مسئولية الإدارة ومراجع الحسابات الخارجى حول الإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية بما يتفق مع متطلبات قانون Sox وما يستتبعه من زيادة قدرة الشركات على المنافسة دولياً .

٤. ضرورة قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بوضع التشريعات وفرض عقوبات مشددة للحد من ممارسات إدارة الأرباح التى تقوم بها الشركات وما يستتبعه من ارتفاع مستوى جودة الاستحقاقات الاختيارية.

٥. ضرورة اهتمام الهيئة العامة للرقابة المالية بفعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال عقد دورات تدريبية حول أهمية الإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية وأثر ذلك على الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة الاستحقاقات الاختيارية وما يستتبعه من التأثير على اتخاذ القرارات الاقتصادية.

#### رابع عشر: مجالات الدراسة المستقبلية

فى ضوء ما توصلت إليه نتائج الدراسة يمكن اقتراح العديد من المجالات التى تمثل أساساً لدراسات مستقبلية والتي تتمثل فى التالى:

١. دراسة محددات الإفصاح عن ضعف الرقابة الداخلية فى بيئة الأعمال المصرية.

٢. دراسة العلاقة بين ضعف الرقابة الداخلية وتكلفة رأس المال وقيمة الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصري.
٣. إجراء المزيد من الدراسات حول أثر ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية في قطاعات اقتصادية أخرى مثل قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية بغرض التعرف على مدى الاختلاف بين تلك القطاعات حول أثر ضعف الرقابة الداخلية على جودة الاستحقاقات الاختيارية.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية

- البورصة المصرية، (٢٠١٧).
- Available at: <http://www.egx.com.eg>
- الرشيدى، ممدوح صادق محمد، (٢٠١٣)، "الدور الإعلامى للاستحقاقات المحاسبية: دراسة تحليلية من منظور المستثمر"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد السابع والعشرون، العدد الأول، يونيه، ص ص ١-٦٩.
- أبو الخير، مدثر طه، (١٩٩٧)، "تقدير مدى تدخل الإدارة فى تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبى- نموذج مقترح ودراسة ميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد الواحد والعشرون، العدد الثالث، ص ص ٥٨-٨٢.
- أحمد، سامح محمد رضا رياض، (٢٠١٠)، "دور لجان المراجعة فى تخفيض الاستحقاقات الاختيارية: دراسة تطبيقية على قطاع الصناعات الكيماوية فى مصر"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة حلوان، العدد الثالث، ص ص ٥٥-٨٨.
- بالانت، جولى، (٢٠٠٦)، "التحليل الإحصائى باستخدام برنامج SPSS"، ترجمة: خالد العامرى، دار الفاروق، القاهرة.

- شتيوى، أيمن أحمد، (٢٠٠٩)، "دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية على ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية"، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول، ص ص ١١٥-١٧٩.
- عرفة، نصر طه حسن & مليجي، مجدى مليجي عبدالحكيم، (٢٠١٦)، "محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثره على مستوى التحفظ المحاسبى فى التقارير المالية للشركات المسجلة فى البورصة المصرية"، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، المجلد السادس والخمسون، العدد الثانى، يناير، ص ص ٣٥٩-٤٢٤.
- على، أيمن صابر سيد، (٢٠١٤)، "نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح فى شركات التأمين التعاونى بالمملكة العربية السعودية"، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص ص ٨٣-١٣٥.
- على، عبدالوهاب نصر & شحاته، شحاته السيد، (٢٠٠٦)، "الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة فى بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

## ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- Al khabash, A. & Al Thuneibat, A., (2009) 'Earnings Management Practices from the Perspective of External and Internal Auditors: Evidence from Jordan', **Managerial Auditing Journal**, Vol. 24, No. 1, PP.58-80.
- Alghamdi, S., (2012), 'Investigation into Earnings Management Practices and the Role of Corporate Governance and External Audit in Emerging Markets: Empirical Evidence from Saudi Listed Companies', Unpublished Ph.D., Business School, Durham University.
- Altamuro, J. & Beatty, A., (2010), 'How Does Internal Control Regulation Affect Financial Reporting', **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 49, No. 1/2, February, PP. 58-74.
- Arthur, N., Tang, Q. & Lin, Z., (2015), 'Corporate Accruals Quality during the 2008-2010 Global Financial Crisis', **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, Vol. 25, PP. 1-15.
- Ashbaugh-Skaife, H., Collins, D. & Kinney, W., (2007), 'The Discovery and Reporting of Internal Control Deficiencies Prior to SOX-Mandated Audits', **Journal of Accounting & Economics**, Vol. 44, No. 1/2, September, PP. 166-192.
- -----, -----, ----- & LaFond, R., (2008), 'The Effect of SOX Internal Control Deficiencies and their Remediation on Accrual Quality', **The Accounting Review**, Vol. 83, No. 1, PP. 217-250.
- -----, -----, ----- & -----, (2009), 'The Effect of SOX Internal Control Deficiencies on Firm Risk and Cost of Equity', **Journal of Accounting Research**, Vol. 47, No.1, March, PP. 1-43.
- Barton, J. & Simko, P., (2002), 'The Balance Sheet as an Earnings Management Constraint', **The Accounting Review**, Vol. 77, No. s-1, PP. 1-27.
- Bartov, E., Gul, F. & Tsui, J., (2000), 'Discretionary-Accruals Models and Audit Qualifications', **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 30, No., 3, December, PP. 421-452.
- Basheer, S., (2003), 'Your Guide to the Statistical Program SPSS', Tenth Edition, Arab Institute for Training and Research in Statistics, Iraq.

- Bellovary, J., Giacomino, D. & Akers, M., (2005), 'Earning Quality: It's Time to Measure and Report The CPA Journal, Vol. 75, No.11, November, PP. 32-37.
- Chan, K., Chan, L., Jegadeesh, N. & Lakonishok, J., (2006), 'Earnings Quality and Stock Returns', **Journal of Business**, Vol., 79, No. 3, May, PP. 1041-1082.
- -----, Farrell, B. & Lee, P., (2007), 'Earnings Management of Firms Reporting Material Internal Control Weaknesses under Section 404 of the Sarbanes-Oxley Act', **Auditing: A Journal of Practice & Theory**, **Forthcoming**, December, PP. 1-33.  
Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1078522>.
- Chen, J. & Zhang, H., (2014), 'The Impact of the Corporate Governance Code on Earnings Management –Evidence from Chinese Listed Companies', **European Financial Management**, Vol. 20, No. 3, June, PP. 596-632.
- Chi, W., Lisic, L. & Pevzner, M., (2011), 'Is Enhanced Audit Quality Associated with Greater Real Earnings Management?', **Accounting Horizons**, Vol. 25, No. 2, June, PP. 315-335.
- Clinton, S., Pinello, A. & Skaife, H., (2014), 'The Implications of Ineffective Internal Control and SOX 404 Reporting for Financial Analysts', **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 33, No. 4, July/ August, PP. 303-327.
- Curuk, T. & Yasar, A., (2014), 'The Association between Earnings Management and Auditor Reporting: Evidence from Turkish Stock Market', **International Journal of Academic Research**, Vol. 6, No. 3, May, PP. 53-64.
- DeAngelo, L., (1986), 'Accounting Numbers as Market Valuation Substitutes: A Study of Management Buyouts of Public Stockholders', **The Accounting Review**, Vol. 61, No. 3, July, PP. 400-420.
- Dechow, P., Sloan, R. & Sweeney, A., (1995), 'Detecting Earnings Management', **The Accounting Review**, Vol. 70, No. 2, April, PP. 193-225.
- ----- & Dichev, I., (2002), 'The Quality of Accruals and Earnings: The Role of Accrual Estimation Errors', **The Accounting Review**, Vol. 77, PP. 35-59.
- Doyle, J., Ge, W. & McVay, S., (2007a), 'Determinants of Weaknesses in Internal Control over Financial Reporting', **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 44, PP. 193-223.

- \_\_\_\_\_&\_\_\_\_\_, (2007b), 'Accruals Quality and Internal Control over Financial Reporting', **The Accounting Review**, Vol. 82, No. 5, October, PP. 1141-1170.
- Epps, R. & Guthrie, C. (2010), 'Sarbanes-Oxley 404 material weaknesses and discretionary accruals', **Accounting Forum**, Vol. 34, No.2, June, PP. 67-75.
- Feng, M., Li, C. & McVay, S., (2009), 'Internal Control and Management Guidance', **Journal of Accounting & Economics**, Vol. 48, No. 2/3, December, PP. 190-209.
- Foster, B. & Shastri, T., (2013), 'Material Internal Control Weaknesses and Earnings Management in the Post-SOX Environment', **The Journal of Applied Business Research**, Vol. 29, No. 1, January/ February, PP. 183-193.
- Francis, J., Maydew, E. & Sparks, H., (1999), 'The Role of Big 6 Auditors in the Credible Reporting of Accruals', **Auditing: A Journal of Practice and Theory**, Vol. 18, No.2, September, PP. 17-34.
- \_\_\_\_\_, LaFond, R., Olsson, P. & Schipper, K., (2005), 'The Market Pricing of Accruals Quality', **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 39, No.2, June, PP. 295-327.
- Goh, B. & Li, D., (2011), 'Internal Controls and Conditional Conservatism', **Accounting Review**, Vol. 86, No. 3, PP. 975-1005.
- Gray, P., Koh, P. & Tong, Y., (2009). 'Accruals Quality, Information Risk and Cost of Capital: Evidence from Australia', **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol. 36, No.1/2, January/ March, PP. 51-72.
- He, W., Ng, L., Zaiats, N. & Zhang, B., (2017), 'Dividend policy and earnings management across countries', **Journal of Corporate Finance**, Vol. 42, February, PP. 267-286.
- Healy, P., (1985), 'The Effect of Bonus Schemes on Accounting Decisions', **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 7, No.1/3, April, PP. 85-107.
- Heninger, W., (2001), 'The Association between Auditor Litigation and Abnormal Accruals', **The Accounting Review**, Vol. 76, No., 1, January, PP. 111-126.
- Ittonen, K., (2010), 'Investor Reactions to Disclosures of Material Internal Control Weaknesses', **Managerial Auditing Journal**, Vol. 25, No. 3, PP. 259-268.



- Jaime, J. & Noguer, B., (2004), 'Specification and Power of Cross-Sectional Abnormal Working Capital Accruals Models in the Spanish Context', **European Accounting Review**, Vol. 13, No. 1, PP.73-104.
- Januarsia, Y., Badinab, T. & Febrianti, D., (2014), 'Leverage, Corporate Strategy and Earnings Management: Case of Indonesia', **GSTF Journal on Business Review (GBR)**, Vol. 3, No. 2, March, PP. 54-60.
- Jenkins, D., Kane, G. & Velury, U., (2006), 'Earnings Quality Decline and the Effect of Industry Specialist Auditors: An Analysis of the Late 1990s', **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 25, No. 1, January/February, PP. 71-90.
- Ji, X., Lu, W. & Qu, W., (2017), 'Voluntary Disclosure of Internal Control Weakness and Earnings Quality: Evidence from China', **The International Journal of Accounting**, Vol. 52, No. 1, March, PP. 27-44.
- Jones, J., (1991), 'Earnings Management during Import Relief Investigations', **Journal of Accounting Research**, Vol. 29, No. 2, Autumn, PP. 193-228.
- Kenta, P., Routledge, J. & Stewart, J., (2010), 'Innate and Discretionary Accruals Quality and Corporate Governance', **Journal of Accounting and Finance**, Vol. 50, No. 1, March, PP. 171-195.
- Klein, A., (2002), 'Audit committee, board of director characteristics, and earnings management', **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 33, No. 3, August, PP. 375-400.
- Lashgari, Z., Gawradar, A. & Bakhshayesh, E., (2015), 'Internal Control Weakness and Accruals Quality in Companies Listed on Tehran Stock Exchange', **Procedia - Social and Behavioral Sciences**, Vol. 207, October, PP. 454-461.
- Lenard, M., Petruska, K., Alam, P. & Yu, B., (2016), 'Internal Control Weakness and Evidence of Real Activities Manipulation', **Advances in Accounting**, Vol. 33, June, PP. 47-58.
- Li, L., Tian, G. & Qi, B., (2012), 'Auditors' Unqualified Opinions on Internal Controls and Accrual Quality', **Nankai Business Review International**, Vol. 3, No. 4, PP. 332-353.
- Li, Y., Yu, J., Zhang, Z. & Zheng, S., (2016), 'The Effect of Internal Control Weakness on Firm Valuation: Evidence from SOX Section 404 Disclosures', **Finance Research Letters**, Vol. 17, May, PP. 17-24.

- Lin, J. & Hwang, M., (2010), "Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Meta-Analysis", **International Journal of Auditing**, Vol. 14, No. 1, March, PP. 57-77.
- Lo, K., Ramos, F. & Rogo, R., (2017), "Earnings Management and Annual Report Readability", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 63, No. 1, February, PP. 1-25.
- Lobo, G. & Zhou, J., (2006), "Did Conservatism in Financial Reporting Increase after the Sarbanes-Oxley Act? Initial Evidence", **Accounting Horizons**, Vol. 20, No. 1, March, PP. 57-73.
- -----, Song, M. & Stanford, M., (2012), "Accruals Quality and Analyst Coverage", **Journal of Banking and Finance**, Vol. 36, No. 2, February, PP. 497-508.
- Lu, H., Richardson, G. & Salterio, S., (2011), "Direct and Indirect Effects of Internal Control Weaknesses on Accrual Quality: Evidence from a Unique Canadian Regulatory Setting", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 28, No. 2, Summer, PP. 675-707.
- Marciukaityte, D. & Szewczyk, S., (2011), "Financing Decisions and Discretionary Accruals: Managerial manipulation or Managerial over optimism", **Review of Behavioral Finance**, Vol. 3, No. 2, PP. 91-114.
- Marquardt, C. & Wiedman, C., (2004), "How Are Earnings Managed? An Examination of Specific Accruals", **Contemporary Accounting Research**, Vol. 21, No. 2, Summer, PP. 461-491.
- McInnis, J. & Collins, D., (2011), "The Effect of Cash Flow Forecasts on Accrual Quality and Benchmark Beating", **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 51, No. 3, April, PP. 219-239.
- Miller, J., (2007), "Detecting Earnings Management: A Tool for Practitioners and Regulators", Ph.D. Thesis, Falls School of Business, Anderson University, Anderson, October.
- Mitra, S., Jaggi, B. & Hossain, M., (2013), "Internal Control Weaknesses and Accounting Conservatism: Evidence from the Post-Sarbanes-Oxley Period", **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vol. 28, No. 2, December, PP. 152-191.

- Mouselli, S., Jaafar, A. & Hussainey, K., (2012), 'Accruals Quality vis-à-vis Disclosure Quality: Substitutes or Complements?', **The British Accounting Review**, Vol. 44, No. 1, March, PP. 36-46.
- O'Brien, R., (2007), 'A Caution Regarding Rules of Thumb for Variance Inflation Factors', **Quality & Quantity**, Vol. 41, No. 5, October, PP. 673-690.
- Ogneva, M., Subramanyam, K. & Raghunandan, K., (2006), 'Internal Control Weakness and Cost of Equity: Evidence from SOX Section 404 Disclosures', **The Accounting Review**, Vol. 82, No. 5, PP. 47-58.
- Oluoch, J. & Onyango, S., (2015), 'Effect of Accruals Quality on Equity Security Market Returns: Evidence from the Nairobi Securities Exchange', **European Scientific Journal**, Vol. 11, No.10, April, PP. 132-151.
- —————, Namusonge, G. & Onyango, S., (2015), 'Effect of Accruals Quality on Segmental Cost of Capital in the Kenyan Equity Securities' Market', **European Journal of Business and Social Sciences**, Vol. 4, No.1, April, PP. 90-105.
- Perotti, P. & Wagenhofer, A., (2014), 'Earnings Quality Measures and Excess Returns', **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol. 41, No. 5/6, June/July, PP. 545-571.
- Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB), (2004), Auditing Standard No. 2, 'An Audit of Internal Control over Financial Reporting Performed in Conjunction with an Audit of Financial Statements', PCAOB Release No. 2004-001, March.
- ————— (PCAOB), (2007), Auditing Standard No. 5, 'An Audit of Internal Control over Financial Reporting that is integrated with an audit of financial statements', PCAOB Release No. 2007-005A, June.
- Raghunandan, K. & Rama, D., (2006), 'SOX Section 404 Material Weakness Disclosures and Audit Fees', **AUDITING: A Journal of Practice & Theory**, Vol. 25, No. 1, May, PP. 99-114.
- Reichelt, K. & Wang, D., (2010), 'National and Office-Specific Measures of Auditor Industry Expertise and Effects on Audit Quality', **Journal of Accounting Research**, Vol. 48, No. 3, June, PP. 647-686.

- Rice, S. & Weber, D., (2012), 'How Effective is Internal Control Reporting under SOX 404? Determinants of the (Non-) Disclosure of Existing Material Weaknesses', **Journal of Accounting Research**, Vol. 50, No. 3, June, PP. 811-843.
- Richardson, S., Sloan, R., Soliman, M. & Tuna, A., (2005), 'Accruals Reliability, Earnings Persistence and Stock Prices', **Journal of Accounting and Economics**, Vol. 39, No. 3, September, PP. 437-485.
- \_\_\_\_\_, \_\_\_\_\_, \_\_\_\_\_ & \_\_\_\_\_, (2006), 'The Implications of Accounting Distortions and Growth for Accruals and Profitability', **The Accounting Review**, Vol. 81, No. 3, PP. 713-743.
- Securities and Exchange Commission (SEC), (2002), 'Final Rule: Certification of Disclosure in Companies' Quarterly and Annual Reports', Release Nos. 33-8124; 34-46427, Washington DC, SEC.
- \_\_\_\_\_ (SEC), (2003), 'Management's Reports on Internal Control over Financial Reporting and Certification of Disclosure in Exchange Act Periodic Reports', Release Nos. 33-8238; 34-47986, Washington DC, SEC.
- Sloan, R., (1996), 'Do Stock Prices Fully Reflect Information in Accruals and Cash Flows about Future Earnings?', **The Accounting Review**, Vol. 71, No. 3, July, PP. 289-315.
- Su, L., Zhao, X. & Zhou, G., (2014), 'Do Customers Respond to the Disclosure of Internal Control Weakness?', **Journal of Business Research**. Vol. 67, No. 7, July, PP. 1508-1518.
- Sun, L. & Rath, S., (2009), 'An Empirical Analysis of Earnings Management in Australia', **International Journal of Social, Behavioral, Educational, Economic, Business**, Vol. 3, No. 7, PP. 1682-1698.
- Sun, Y., (2016), 'Internal Control Weakness Disclosure and Firm Investment', **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, Vol. 31, No. 2, PP. 277-307.
- Vakili, F., Nikoomaram, H., Jabbarzadeh, K. & Bayazidi, A., (2011), 'The Investigation of the Relationship between Earnings Management and Conservatism in Accounting System of Iran', **International Journal of Academic Research**, Vol. 3, No. 1, January, PP. 853-859.

- Visvanathan, G., (2006), 'An Empirical Investigation of 'Closeness to Cash' as a Determinant of Earnings Response Coefficients', **Accounting and Business Research**, Vol. 36, No. 2, PP. 109-120.
- Wright, C., Shaw, J. & Guan, L., (2006), 'Corporate Governance and Investor Protection: Earnings Management in the U.K. and U.S', **Journal of International Accounting Research**, Vol. 5, No. 1, PP. 25-40.
- Yasar, A., (2013), 'Big Four Auditors' Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock Market', **International Journal of Business and Social Science**, Vol. 4, No. 17, December, PP. 153-163.
- Ye, J., (2007), 'Accounting Accruals and Tests of Earnings Management', Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=1003101>.
- Young, S., (1999), 'Systematic Measurement Error in the Estimation of Discretionary Accruals: An Evaluation of Alternative Modelling Procedures', **Journal of Business Finance & Accounting**, Vol. 26, No. 7/8, September/ October, PP. 833-862.
- Zadeh, N. & Akhgar, M., (2015), 'Investigating the Relationship between Earnings Management and Accounting Conservatism in Accepted Companies in Tehran Stock Exchange', **IJABER**, Vol. 13, No. 6, PP. 3827-3838.
- Zang, A., (2012), 'Evidence on the Trade-Off between Real Activities Manipulation and Accrual-Based Earnings Management', **The Accounting Review**, Vol. 87, No. 2, March, PP. 675-703.
- Zhang, Y., Zhou, J. & Zhou, N., (2007), 'Audit Committee Quality, Auditor Independence, and Internal Control Weaknesses', **Journal of Accounting and Public Policy**, Vol. 26, No. 3, May-June, PP. 300-327.